

المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين -

شرح الأصبهانية

وهو شرح عقيدة مختصرة لأبي عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عباد العجالي الأصبهاني الأشعري
- ٦١٦ - ٦٨٨ هـ

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحكيم بن عبد السلام بن تيمية
٦٦١ - ٧٢٨ هـ

تحقيق ودراسة

محمد بن عودة السعوي

رسالة مقدمة للحصول على رتبة الدكتوراه
بإشراف: الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ففي مرحلة الماجستير حققت كتاب " التدمرية : تحقيق الاثبات للأسماء والصفات ، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع " لشيخ الاسلام ابن تيمية ، وتوطدت خلال هذه المرحلة صلتي بكتب هذا العلم العظيم من أعلام الاسلام ، وقويت معرفتي بامامته ومزاياه ، وزادت قناعاتي بأهمية تحقيق كتبه ونشرها .

وكان من شرات هذا أن نويت أن يكون عملي في الدكتوراه تحقيق كتاب آخر له ، فكانت الخطوة الأولى أن قمت بالاطلاع على كل ما أمكنني الاطلاع عليه من فهرس مخطوطات المكتبات في داخل المملكة وخارجها ، ونقلت منها أسماء كتب شيخ الاسلام ابن تيمية ، والمعلومات الواردة عنها ، فجمع لدى سجل بأسماء كتب شيخ الاسلام التي يوجد لها مخطوطات ، ومواضع هذه المخطوطات وأوصافها .

والخطوة الثانية هي تأمل ما جمعته ، ومباحثة أهل العلم فيه لترشيح كتاب منه يكون تحقيقه موضوعا لدرجة الدكتوراه ، فتم بحمد الله وتوفيقه اختيار شرح الأصبهانية .

في كتاب " التدمرية " بين شيخ الاسلام مذهب السلف في توحيد الله تعالى ، وعني بمناقشة الأشاعرة في هذا الأصل أكثر من غيرهم .

والأصبهانية عقيدة مختصرة جدا لأبي عبدالله محمد بن محمود بن محمد ابن عباد الأصبهاني . (ت ٦٨٨) ، تمثل المذهب الأشعري المتأخر ، أو متأخير المتأخر ، كما قعده أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦) - تصدى لشرحها امام من أئمة أهل السنة والجماعة هو شيخ الاسلام ابن تيمية ، فجاء هذا الكتاب

على هيئة محاورة بين الفكر الأشعري والسني في مسائل أصول الدين ودلائلها،
بحيث بدت مواضع الخطأ والصواب عند الأشعرية أكثر وضوحاً، وبأن علو المنزلة
التي يتبوؤها أهل السنة والجماعة، وهو مانوه به ابن القيم في النونية،
ان قال عن الكتاب :

والله مالأولى الكلام نظيره .: أبدا وكتبهم بكل مكان^(١)

وسأقدم - ان شاء الله - قبل الكتاب ثلاثة مباحث :

المبحث الأول - ترجمة الأصبهاني وابن تيمية .

المبحث الثاني - عرض وتمهيد لمبحث الأصبهانية وشرحها .

المبحث الثالث - توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه .

(١) نونية ابن القيم ، ص ١٧٨ ، ط . الخيرية بمصر ١٣١٨ .

السبح الأول

- (أ) ترجمة الأصبهاني .
- (ب) ترجمة ابن تيمية .

(أ) ترجمة الأصبهاني

اسمه :

هو القاضي ،الأصولي ، الشافعي ، الأشعري ، أبو عبد الله محمد بن محمود ابن محمد بن عباد العجلي^(١) الأصبهاني ،^(٢) يلقب " شمس الدين " .

مولده :

ولد بأصبهان سنة ست عشرة وستمئة .

طلبه العلم وأعماله :

قال ابن قاضي شهبة : " كان والده نائب السلطنة بأصفهان ، فاشتغل بأصفهان بجملة من العلوم في حياة أبيه ، بحيث انه تفنن ، وفاق نظراءه ،

(١) تتفق المراجع على أنه أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد ، وبعد هذا في أكثرها أصالة " ابن عباد " ، وذكر ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ٢/ ٢٥٨ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٥/ ٤٠٦ - نسبه ، بقولهما " العجلي " ، وقال ابن قاضي شهبة : " ينتهي نسبه الى أبي دلف على ما قيل " ، وذكر ذلك ابن العماد ، لكن بدون العبارة الأخيرة الدالة على التضعيف . وأبو دلف هو أمير الكرج الشاعر الأديب أبو دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل ، من بني عجل بن لجيم ، مات ببغداد سنة ٢٢٦ . انظر تاريخ بغداد ١٢/ ٤١٦ - ٤٢٣ ؛ الباب ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٦ ؛ وفيات الأعيان ٤/ ٧٣ - ٧٩ ؛ الأعلام ٥/ ١٧٩ . وقال ابن كثير في نسب الأصبهاني : " السلماني " . انظر البداية والنهاية ١٣/ ٣١٥ . وقال الذهبي في المبر في خبر من عبر ٥/ ٣٥٩ ، والصفدي في الوافي بالوفيات ٥/ ١٢ : " الكافي " .

ولم يرد نسبه في فوات الوفيات ٤/ ٣٨ ، وبغية الوعاة ، ص ١٠٣ ، وهدية العارفين ٢/ ١٣٦ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٩٨ ، وقالت هذه الكتب في اسمه . . . ابن محمد بن عبد الكافي .

(٢) هذه النسبة الى مدينة أصفهان احدى مدن فارس ، حيث ولد الأصبهاني ، قال السمعاني في كتاب " الأنساب " ١/ ٢٨٤ : " الاصبهاني ، بكسر الألف ، أو فتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة والهاء وفي آخرها النون بعد الألف .. " وعلق محقق كتاب الأنساب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي عند قوله " الباء الموحدة " علق بقوله : " وقد تجعل فاء ، فيقال للبلد " اصفهان " والنسبة " الاصفهاني " ، =

ثم لما استولى العدو^(١) على أصفهان رحل الى بغداد^(٢)، فأخذ في الاشتغال في الفقه على الشيخ سراج الدين الهرقلي^(٣)، وبالعلوم على الشيخ تاج الدين الأرموي^(٤)، ثم ذهب الى الروم، الى الشيخ أثير الدين الأبهري^(٥)، فأخذ عنه الجدل والحكمة^(٦).

ثم قدم حلب، وسمع بها، وولي القضاء بمنبج إحدى مدن الشام^(٧)، ويذكر عدد من المراجع أنه قدم الشام بعد الخمسين وستائة، وناظر الفقهاء واشتهرت فضائله^(٨).

وبعد ذلك قدم القاهرة، فولاه قاضي القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز^(٩) قضاء

قوص^(١٠).

= / وذلك أن اسم البلدة بالعجمية " اسبهان " بباء فارسية، تعرب تارة بـاء خالصة وتارة فاء، كنظائرها ". وانظر اللباب في تهذيب الأنساب ٦٩/١، معجم البلدان لياقوت ٦/١ - ٢١٠. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ١٦٣/١.

- (١) لعل المراد بالعدو والتتار.
- (٢) في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/١٠٠، وطبقات الشافعية للأسنوي ١٥٦/١ : " خرج من أصفهان شابا " .
- (٣) لم أعرف المراد .
- (٤) هو محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي، كان من أكبر تلامذة فخر الدين الرازي، واختصر كتابه " المحصول " وسماه " الحاصل "، استوطن بغداد، وتوفي بها سنة ٦٥٣ أو ٦٥٥، عاش قريبا من ثمانين سنة .
انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٥٢ .
- (٥) هو المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، كان منطوقيا، اشتغل بالحكمة والطبيعية والفلك، توفي سنة ٦٦٣ .
انظر معجم المؤلفين ١٢/٣١٥، الأعلام ٧/٢٧٩ .
- (٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/٢٥٨ - ٢٥٩ .
- (٧) المراجع، انظر مثلا فوات الوفيات ٤/٣٨، الوافي بالوفيات ٥/١٢، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/١٠٠، بغية الوعاة، ص ١٠٣ .
- (٨) فوات الوفيات ٤/٣٨، الوافي بالوفيات ٥/١٢، البداية والنهاية ١٣/٣١٥ .
- (٩) هو أبو محمد عبد الوهاب بن خلف بن بدر العلامي المصري الشافعي، الشهير " بابن بنت الأعز " ولد سنة ٦٠٤، اجتمع له عدد من المناصب في مصر، ان تولى قضاء القضاة والوزارة ونظر الدواوين وتدرى الشافعي والمالكية ومشيخة الشيوخ والخطابة، وتوفي سنة ٦٦٥ .
- انظر طبقات الشافعية للأسنوي ١/١٤٧ - ١٥٠؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٧٦ - ١٧٧؛ شذرات الذهب ٥/٣١٩ - ٣٢٠ .
- (١٠) طبقات الشافعية للسبكي ٨/١٠٠، طبقات الشافعية للأسنوي ١/١٥٦ .

قال السبكي وغيره: " فباشره مباشرة حسنة ^(١) ."

وقال الأسنوى: " فانتفع به هناك [أى بقوص] خلق كثير، . . . وكان الشيخ تقي الدين ^(٢) اذ ذاك مدرسا وقاضيا من جهة المالكية ، فكان يحضر عنده لسماع شيء مما يقرأ عليه ^(٣) ."

ثم انتقل الأصبهاني الى قضاء الكرك ^(٤) ، ورجع الى مصر، ودرس بالمشهد الحسيني بالقاهرة ^(٥) ، وأعاد بالشافعي ^(٦) ، ولما ولي الشيخ تقي الدين ابن رقيق العيد تدريس الشافعي ، عزل نفسه من الاعادة ، وقال : بطن الأرض خير ممن ظهرها ^(٧) .

وفي بعض المراجع أنه ولي أيضا تدريس الصاحبية ^(٨) .

-
- (١) طبقات الشافعية للسبكي ١٠٠/٨ .
(٢) هو القاضي تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري ، المعروف " بابن رقيق العيد " ، ولد بينبع سنة ٦٢٥ ونشأ بقوص ، وولي قضاء الديار المصرية وتوفي سنة ٧٠٢ ، له عدد من المصنفات ، وسيأتي ذكره في هامش شرح الأصبهانية ، ص ٢٤٥ .
(٣) طبقات الشافعية للأسنوى ١٥٦/١ .
(٤) الوافي بالوفيات ١٢/٥ ، طبقات الشافعية للأسنوى ١٥٦/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢٦٠/٢ ، وفيه أنه ولي قضاء الكرك مدة طويلة . قلت : والكرك مدينة من مدن الأردن . ولم يذكر السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أنه ولي قضاء الكرك ، بل قال (١٠١/٨) : " دخل القاهرة بعد قضاء قوص " ، وقال بعد ذلك (١٠١/٨) : " وبلغني أنه حين فر من قوص الى مصر اقترض عشرين درهما حتى تزود بهما " .
(٥) أي بالمسجد الذي يدعى أنه يضم قبر الحسين .
(٦) المراجع ، ومنها طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٨ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ٢٦٠/٢ ، وقال محققه الدكتور عبد العليم خان تعليقا على قوله : " وأعاد بالشافعي " : أي بمدرسة الشافعي ، وهي الآن قد درست .
(٧) المراجع ، ومنها طبقات الشافعية للسبكي ١٠١/٨ وعلق على ذلك بقوله : " ونحن نقيم عذره من جهة مشيخته وقدم هجرته ، والا فحقيق به وبأمثاله الاستفادة من امام الأئمة الشيخ تقي الدين " .
(٨) فوات الوفيات ٣٨/٤ ، الوافي بالوفيات ١٢/٥ ، بفيء الوعاة ، ص ١٠٣ .

وفاته :

توفي بالقاهرة في العشرين من رجب سنة ثمان وثمانين وستمائة (١).

صفاته :

قال الذهبي عن الأصبهاني : " له يد طولى في العربية والشعر، وتخرج به المصريون " (٢).

وقال ابن شاکر والصفدى : " له معرفة جيدة بالعربية والأدب والشعر، ولكنه قليل البضاعة في الفقه والسنة " (٣).

وقال ابن قاضي شهبه : " قال الشيخ تاج الدين الفزاري : لم يكن بالقاهرة في زمانه مثله في علم الأصول ، وقال ابن الزملكاني (٥) : اعتنى بعلم أصول الفقه، واشتغل الناس عليه ، ورحل اليه الطلبة ، وكانت له يد في علم أصول الفقه والخلاف والمنطق وكان قليل البضاعة في العلوم النقلية " (٦).

(١) المراجع .

(٢) العبرة ٣٥٩/٥ .

(٣) فوات الوفيات ٣٨/٤ ، الوافي بالوفيات ١٢/٥ .

(٤) هو أبو محمد عبد الرحمن بن ابراهيم بن سباع الفزاري الدمشقي الشافعي ،

(٦٢٤ - ٦٩٠) من علماء الشافعية المجتهدين .

انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢/٢٢٢-٢٢٦ ؛ شذرات الذهب

٤١٣/٥ - ٤١٤ ؛ الأعلام ٢٩٣/٣ .

(٥) لعلمه القاضي كمال الدين أبو المعالي محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم

ابن خلف بن نيهان الانصاري ، المعروف " بابن الزملكاني " ولد سنة ٦٦٧

بدمشق ، وتعلم بها وبرع ، درس بعدة مدارس ، وولي قضاء حلب ، وطلب

لقضاء مصر فقصدها فتوفي سنة ٧٢٧ ببليبيس وحمل الى القاهرة ودفن فيها ،

انتهت اليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره ، له كتب منها الرد على ابن

تيمية في مسألة الزيارة والطلاق .

انظر البداية والنهاية ١٤/١٣١-١٣٢ ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه

٣٨٣/٦ - ٣٨٧ ؛ شذرات الذهب ٦/٧٨-٧٩ ؛ الأعلام ٦/٢٨٤ .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢/٢٦٠-٢٦١ ، وأشار ابن تيمية الى ضعف

الأصبهاني وأمثاله من أئمة أهل الكلام في العلوم النقلية ، في شرح الأصبهانية ،

ص ٦٣٥ ، ومجموع فتاوى شيخ الاسلام ط. الرياض ٤/٩٤ .

وقال السبكي: " كان اماما في المنطق ، والكلام ، والأصول ، والجدل ، متدينا ، لبيبا ، ورعا ، نزها ، ذا نعمة عالية ، كثير العبادة والمراقبة ، حسن العقيدة ، مهيبا ، قائما في الحق على أرباب الدولة ، يخافونه أتم الخوف ، بلفني أن الحاجب بمدينة قوص تعرض الى بعض الأمور الشرعية ، فطلبه وضربه بالدرة ، وكان وقورا في درسه ، أخذ عنه العلم جماعة ، وكان من دينه أن الطالب اذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهأه ، ويقول : لا ، حتى تتمتع بالشرعيات امتزاجا حقيقيا جيدا " (٢).

كتبه :

سمى المترجمون له عددا من المصنفات ، وذكروا عنها ما يشير الى منزلته العلمية :

منها كتاب " الكاشف عن المحصول في علم الأصول " مات ولم يكمله ، وهو شرح لكتاب " المحصول " في أصول الفقه لأبي عبد الله الرازي .

قال السبكي : " وشرحه للمحصول حسن جدا ، وان كان قد وقف على " شرح القرافي " ، وأودعه الكثير من محاسنه ، لكنه أورد لها على أحسن أسلوب ، وأجود تقرير ، بحيث انك ترى الفائدة من كلام القرافي - وان كان هو المبتكر لها - كالجماء ، وتراها من كلام هذا الشيخ الأصبهاني قد تنقحت ، وجرت على أسلوب التحقيق ، ولكن الفضل للقرافي " (٣).

وجاء في طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه : " قال ابن الزمكاني : وشرح " المحصول " شرحا كبيرا ، فيه نقل كثير ، لم يحو كتاب على نقله ، لكنه اذا انفرد بسؤال أو جواب كان فيه ضعف " (٤).

ومنها كتاب " القواعد " في أربعة فنون : أصول الدين ، وأصول الفقه ، والمنطق ، والجدل . (٥)

- (١) هذا من وجهة نظر السبكي وهو أشعري ، وعقيدة الأصبهاني بين أيدينا الآن ، ومعها تعد أحد رجال السنة لها .
- (٢) طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ١٠٠ ، ١٠١ . (٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ١٠١ .
- (٤) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه ٢ / ٢٦٠ .
- (٥) كذا في طبقات الشافعية للأسنوي ١ / ١٥٦ ، وأكثر المراجع تسمى الفن الرابع " الخلاف " بدل " الجدل " . انظر العبره ٩ / ٣٥٩ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨ / ١٠١ ، البداية / =

قال ابن شاکر الکتبی والصفدی: " وهو أحسن تصانیفه " (١).

وقال ابن قاضي شهبة: " قال الشيخ تاج الدين الفزاري : صنف كتابا سماه " القواعد " ، فيه مقدمة في أصول الفقه ، ومقدمة في أصول الدين ، ومقدمة في المنطق ، ومقدمة في الجدل ، وأراد أن يجعل فيها شيئا من الفروع فلم يطق ، لأنه لسم يكن متبحرا في المذهب ، سمعت أنه علق من كتاب الطهارة الى آخر كتاب الحيفي ، ووتف " (٢).

وكتاب " نهاية المطلب " في المنطق .

وله هذه العقيدة المختصرة التي نقدم لشرحها (٣).

وذكر له صاحب كتاب "هدية العارفين " كتابا أخرى ، لم تذكرها الكتب الأصلية

في ترجمته (٤).

ينظر في ترجمته :

العبر في خبر من عبر للذهبي ٣٥٩/٥ ؛ فوات الوفيات ٣٨/٤ ؛ الوافي بالوفيات ١٢/٥ ؛ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢٠٨/٤ ؛ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٠٠/٨ - ١٠٣ ، طبقات الشافعية للأسنوي ١٥٥/١ - ١٥٧ ؛ البداية والنهاية ٣١٥/١٣ ؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٥٨/٢ - ٢٦١ ؛ بغية الوعاة ، ص ١٠٣ ؛ حسن المحاضرة ٣١٣/١ ؛ شذرات الذهب ٤٠٦/٥ ؛ الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، كشف الظنون ، ص ١٣٥٩ ، ١٦١٥ ، ١٨٨٠ ، هديئة العارفين ١٣٦/٢ ؛ معجم المؤلفين ٧٠٦/١٢ ؛ الأعلام ٣٠٨/٧ .

= / والنهاية ٣١٥/١٣ .

وفي كتاب " بغية الوعاة " ، ص ١٠٣ سمي الكتاب " الفوائد " بدل " القواعد " والظاهر أنه تحريف .

(١) فوات الوفيات ٣٨/٤ ، الوافي بالوفيات ١٢/٥ .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢٦١/٢ .

(٣) بعد أن ترجم السبكي في طبقات الشافعية الكبرى لهذا الأصبهاني ، قال : " فصل ...

يشتمل على عقيدة مختصرة من كلامه ، مع الإشارة فيها الى الأدلة ، وهي " نسّم

أوردها بنصها (١٠٢/٨ - ١٠٣) .

(٤) هدية العارفين ١٣٦/٢ .

(ب) ترجمة ابن تيمية

اسمه :

هو شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله
ابن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية .
يلقب " تقي الدين " .

لم يذكر المترجمون له نسب أسرته .

وتيمية ، قيل : هي أم جده محمد بن الخضر وكانت واعظة ، فنسب اليها وعرف بها .
وقيل : انها بنت محمد بن الخضر ، وأن محمدا حج على رب تيماء ، فرأى هناك
طفلة ، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتا ، فقال : ياتيمية ، ياتيمية ، فلقب
بذلك (١) .

مولده :

ولد شيخ الاسلام بحران يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة ٦٦١ .

طلبه العلم ، وصفاته :

انتقل والده به وباخوته الى الشام هربا من جور التتار ، وقد موا دمشق في أثناء
سنة ٦٦٧ ، حيث أخذ الشيخ في طلب العلم على والده وغيره (٢) .
قال الذهبي : " سمع من ابن عبد الدائم (٣) ، وابن

-
- (١) العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، ص ٢ .
(٢) هو عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، ولد سنة ٦٢٧ بحران ، وسمع
من والده وغيره ، ورحل في صغره الى حلب وسمع بها ، نزل دمشق وتوفي بها سنة
٦٨٢ ، وهو من أعيان الحنابلة ، ولديه فضائل كثيرة .
انظر البداية والنهاية ١٣ / ٣٠٣ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣١١ ، شذرات
الذهب ٥ / ٢٧٦ .
(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي ،
ولد سنة ٥٧٥ بأرض نابلس ، وسمع الكثير بدمشق وبغداد وحران ، وكان كاتباً خطيباً ،
توفي سنة ٦٦٨ بسفح قاسيون .
انظر البداية والنهاية ١٣ / ٢٥٧ ؛ الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ ؛
شذرات الذهب ٥ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ ؛ الأعلام ١ / ١٤٥ .

أبي اليسر^(١)، والكمال بن عبد^(٢)، وابن الصيرفي^(٣)، وابن أبي الخيزر^(٤)، وخلق كثير، وبني بالحديث ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرج، وانتقى، وسرع في الرجال، وعمل الحديث، وفقهه، وفي علوم الاسلام، وعلم الكلام، وغير ذلك^(٥).

وذكر ابن عبد الهادي شيوخه الذين ذكر الذهبي، وذكر غيرهم، ثم قال: " وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ^(٦) .

وأضاف ابن عبد الهادي: " وسمع مسند الامام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير.

وعني بالحديث، وقرأ ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي^(٧) ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب

/ = وقد يكون سماع ابن تيمية منه قليلا، ذلك أن عمر ابن تيمية في سنة وفاة هذا الرجل سبع سنوات، وكان قدوم ابن تيمية الى دمشق في السنة التي قبلها، وقد أشار ابن عبد الهادي الى ذلك، فقد ذكر قدوم والد ابن تيمية به وبأخوته دمشق ثم قال: " فسمعوا - هكذا بضمير الجمع - من الشيخ زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي جزء ابن عرفة كله، ثم سمع شيخنا - يقصد ابن تيمية - الكثير من ابن أبي اليسر... الخ " العقود الدرية، ص ٣، وقد روى ابن تيمية حديثا سمعه من ابن عبد الدائم سنة ٦٦٢، انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١٨ / ٧٧.

(١) هو أبو محمد اسماعيل بن ابراهيم بن أبي اليسر شاعر بن عبد الله التنوخي، وتنوخ من قضاة، الدمشقي (٥٨٩ - ٦٧٢) كان مشكور السيرة، أثنى عليه غير واحد. انظر البداية والنهاية ١٣ / ٢٦٢، شذرات الذهب ٥ / ٣٣٨.

(٢) لم أتكن من معرفته.
(٣) هو أبو زكريا يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن رافع بن علي الحارثي يعرف بابن الصيرفي، وابن الحبشي أيضا، ولد سنة ٥٨٣ بحران، وسمع بها وببغداد ودمشق والموصل، كان اماما بارعا في المذهب الحنبلي، صاحب عبادة، عاش بدمشق وتوفي بها سنة ٦٧٨.

انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٧، شذرات الذهب ٥ / ٣٦٣.
(٤) هو أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة بن ابراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشقي الحنبلي، ولد سنة ٥٨٩، وتوفي سنة ٦٧٨ كان حافظا للقرآن الكريم ومحدثا. انظر شذرات الذهب ٥ / ٣٦٠.

(٥) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٩٦.
(٦) العقود الدرية، ص ٣.
(٧) هو أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المرادوي المقدسي الحنبلي، ولد بمراد من قرى نابلس سنة ٦٣٠، وسمع الحديث وتفقه، وبرع في اللغة العربية، توفي بدمشق سنة ٦٩٩. انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٤٢، ٣٤٣، شذرات الذهب ٥ / ٤٥٢، ٤٥٣؛ الاعلام ٦ / ٢١٤.

سيبويه حتى فهم في النحو ، وأقبل على التفسير اقتبالا كلياً حتى حاز فيه نصب السبق ،
وأحكم أصول الفقه ، وغير ذلك .

هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة ، فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه ،
وسيلان ذهنه ، وقوة حافظته ، وسرعة ادراكه .^(١)

ثم نقل ابن عبد الهادي قول الذهبي في ابن تيمية : " نشأ رحمه الله في تصون
تام ، وعفاف وتأله وتعبد ، واقتصاد في الملبس والمأكل ، وكان يحضر المدارس
والمحافل في صغره ، وينظر ويفهم الكبار ، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد فسي
العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة ، بل أقل ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك
الوقت ، وأكب على الاشتغال ، ومات والده - وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم - فدرس
بعده بوظائفه ، وله إحدى وعشرون سنة ، واشتهر أمره ، وبعد صيته في العالم ،
وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي من حفظه ، فكان يورد المجلس
ولا يتلثم ، وكذا كان الدرس بتوادة ، وصوت جهورى فصيح ."^(٢)

ونقل ابن عبد الهادي بعد ذلك عن بعض قدماء أصحاب ابن تيمية نبذة عن
مبدأ أمره ونشأته ،^(٣) ثم قال ابن عبد الهادي : " ثم لم يرح شيخنا رحمه الله في
ازدياد من العلوم ، وملازمة الاشتغال والاشغال ، وبيت العلم ونشره ، والاجتهاد
في سبيل الخير ، حتى انتهت إليه الامامة في العلم والعمل ، والزهد والسورع ،
والشجاعة والكرم ، والتواضع والحلم والانابة ، والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ، وسائر أنواع الجهاد ، مع الصدق والعفة والصيانة ، وحسن
القصد والاخلاص ، والابتغال الى الله ، وكثرة الخوف منه ، وكثرة المراقبة له ، وشدة
التمسك بالأثر ، والدعاء الى الله ، وحسن الأخلاق ، ونفع الخلق والاحسان اليهم ،
والصبر على من آذاه ، والصفح عنه ، والدعاء له ، وسائر أنواع الخير .

(١) العقود الدرزية ، ص ٣ .

(٢) العقود الدرزية ، ص ٤ - ٥ .

(٣) العقود الدرزية ، ص ٥ - ٦ .

وكان رحمه الله سيفاً مسلولاً على المخالفين ، وشجاً في حلق أهل الأهواء
المبتدعين ، واماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين ، وكان بحراً لا تكدره الدلاء ،
وحبراً يقتدى به الأُخيار الألباء^(١) ، طنت بذكره الأُمصار ، وضنت بمثله الأعصار^(٢) .

ثم أورد ابن عبد الهادي - كما أورد غيره - أقوال كبار علماء زمان ابن تيمية
المنصفين - فيه ، وهي تؤكد امامته في العلم بالكتاب والسنة والعمل بهما ، وتعيظه
في عظم المدارك والقدر ، وتفوقه في تعدد المعارف واتساعها ، وكثرة ما جمعه من
محاسن الأخلاق وفضائلها^(٣) .

ونكتفي بالاشارة الى هذه الأقوال عن سردها ، ونتمس بمدادها من جوانب

ثلاثة :

- ١ - جهاده وشجاعته في مدافعة العدو الخارجي^(٤) ، وانكار المنكرات في الداخل .
- ٢ - نشاطه العلمي ومناظراته وسجنه .
- ٣ - كتبه .

(١) الألباء ، جمع اللبيب ، وهو العاقل ، انظر مختار الصحاح مادة " لبيب " .

(٢) العقود الدرية ، ص ٦ - ٧ .

(٣) انظر العقود الدرية ، ص ٧ - ٢٥ ، وانظر البداية والنهاية ١٤ / ١٣٧ ، الذيل على
طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٨ - ٣٩٥ .

(٤) ابتلي المسلمون منذ أواخر القرن الخامس ، وذلك أثناء ما اصطلح على تسميته
" بالدور الرابع " للخلافة العباسية ، وهو دور نفوذ السلاجقة الأتراك (٤٤٧ - ٦٥٦)
بعد وبين هاجما بلادهم ، هما الصليبيون من الغرب ، والتتار من الشرق ، فقتل
زحفت على الشام أول حملة صليبية منظمة في سنة ٩١١ ، وكانت المعارك بينهم وبين
المسلمين سجلاً ، انتهت بطرد الصليبيين من بلاد المسلمين سنة ٦٩٠ في دولة
المماليك .

أما التتار فقد بدأ هجومهم على بلاد المسلمين بقيادة جنكيز خان سنة ٦١٦ ، ثم
استولوا بقيادة هولاكو على بغداد ، وأسقطوا الخلافة العباسية سنة ٦٥٦ ، وتقدموا
الى بلاد الشام ، حيث أرسل السلطان المملوكي قطز جيشاً بقيادة بيبرس ، فدارت
معركة عين جالوت سنة ٦٥٨ ، وانتهت بانتصار المسلمين انتصاراً بيناً ، واستمرت
هجمات التتار على بلاد المسلمين حتى سنة ٧٠٢ ، حيث كانت وقعة " شقحب " التي
انهزموا فيها هزيمة شنعاء .

وقد عاش الأصبهاني (٦١٦ - ٦٨٨) وابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨) بعض هذه
الأحداث ، بل كلاهما غادر بلده هرباً من التتار .

لكنني لا أرى اجراء مقارنة بين الرجلين ، لا يزال مدى تفاعل كل منهما مع هذه
الأحداث ، لأن المراجع في ترجمة الأصبهاني لم تشر الى شيء من ذلك ، بينما = /

جهاد ، وشجافته :

لعل من الأحسن في هذا الجانب أن لا نرجع الى مؤلف معني بالترجمة لابن تيمية والتعريف به ، بل نرجع الى مؤرخ يعنى بتسجيل الأحداث العامة ، لسئرى موقع هذا الرجل العظيم منها .

فلنتابع اذن الوصف اليومي الذي يسجله ابن كثير لبعض الأحداث ، التي جرت أيام هجوم التتار على الشام ، وسأورد أبرز ما يذكره ، لالسه .

سنة ٦٩٩ :

قال ابن كثير: " وفيها كانت وقعة قازان ، وذلك أن هذه السنة استهلست . . . وقد تواترت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام ، وقد خاف الناس من ذلك خوفا شديدا . . . فلما كان يوم الثلاثاء ثاني المحرم ضربت البشائر بسبب خروج السلطان^(١) من مصر قاصدا الشام ، فلما كان يوم الجمعة ثامن ربيع الأول دخل السلطان الى دمشق . . . وخرج السلطان بالجيش من دمشق يوم الأحد سابع عشر ربيع الأول . . . ولما وصل السلطان الى وادى الخزندار عند وادى سلمية ، فالتقى التتار هناك يوم الأربعاء السابع والعشرين من ربيع الأول ، فالتقوا معهم فكسروا المسلمين ، وولى السلطان هاربا^(٢) .

= / فصلت مراجع ترجمة ابن تيمية ما قام به ، ويبدو لي أن هذا لا يكفي لأن نقبول : ان الأصبهاني كان سلبيا في هذه الناحية ، ان قد يكون فعل أشياء لم تذكرها المراجع ، أو يكون له عذر في عدم الفعل ، وقد يقال أيضا : ان المقارنة تكون مع الكفاءة ، ولا كفاءة بين الرجلين . فحسبنا ان أن نذكر ما ذكرت المراجع عنهما ، ونعزو ما نذكره الى مرجعه ، مع الاعراض عن المقارنة بينهما في هذا المجال .

(١) هو الملك الناصر أبو الفتح محمد بن قلاوون بن عبد الله الصالحى ، ولد سنة ٦٨٤ ، ونشأ بدمشق ، وولى سلطنة مصر والشام سنة ٦٩٣ وخلع منها بعد سنة لصفر سنه ، ثم أعيد سنة ٦٩٨ ، ولكنه خرج من مصر سنة ٧٠٨ الى الكرك ، وعزل نفسه من هناك شاعرا بالاضطهاد ، فبويح الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير في الثالث والعشرين من شوال سنة ٧٠٨ ، ولكن الملك الناصر عاد الى الملك في شعبان سنة ٧٠٩ حيث دخل دمشق ، فخلع الجاشنكير نفسه في رمضان سنة ٧٠٩ فدخل السلطان مصر يوم عيد الفطر ، واستمر في الملك حتى توفي سنة ٧٤١ بالقاهرة .

انظر البداية والنهاية ١٤ / ٥١ - ٥٦ ، ١٩٠ ، الأعلام ٧ / ١١ .

(٢) البداية والنهاية ١٤ / ٦ .

وذكر ابن كثير ما أعقب الوقعة من خوف أهل دمشق خوفا شديدا ، والغلاء والضيق ، وهروب جماعة من أعيان البلد وقضاتها وغيرهم الى مصر .^(١)

ثم قال : " هذا وسلطان التتار قد قصد دمشق بعد الوقعة ، فاجتمع أعيان البلد والشيخ تقي الدين ابن تيمية في مشهد علي ، واتفقوا على المسير الى قسازان لتلقيه ، وأخذ الأمان منه لأهل دمشق ، فتوجهوا يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر ، فاجتمعوا به عند النبك ، وكلمه الشيخ تقي الدين كلاما قويا شديدا ، فيه مصلحة عظيمة ، عاد نفعها على المسلمين ، ولله الحمد ، . . . وحضر الفرمان بالأمان ، وطيف به في البلد " .^(٢)

وذكر ابن كثير مواقف آخر لابن تيمية مع التتار ، منها أنه أرسل الى نائب القلعة ، يحذره من تسليم القلعة الى التتار ، ولولم يبق الا حجر واحد ، فلا تسلمهم ذلك ان استطعت ، فاستجاب النائب لذلك ، قال ابن كثير : " وكان في ذلك مصلحة عظيمة لأهل الشام ، فان الله حفظ لهم هذا الحصن والمقل ، الذي جعله الله حرزا لأهل الشام " .^(٣)

ثم ذكر ابن كثير أن شيخ الاسلام خرج يوم الخميس العشرين من ربيع الآخر الى ملك التتر قازان ، ولم يتفق اجتماعه به ،^(٤) وخرج مرة أخرى في ثامن رجب - بعد رحيل قازان عن الشام - الى بولاي أحد قوادهم ، فاجتمع به في فكاك من كان معه من أسارى المسلمين ، فاستنقذ كثيرا منهم من أيديهم .^(٥)

ثم ذكر ابن كثير أن بولاي وأصحابه من التتر رحلوا عن دمشق ، قال : " ولم يسأت سابع الشهر ، وفي حواشي البلد منهم أحد . . . فاجتمع الناس على الأسوار لحفظ البلاد ، وكان الشيخ تقي الدين ابن تيمية يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ، ويثلو عليهم آيات الجهاد والرباط " .^(٦)

- (١) البداية والنهاية ٧/١٤ .
- (٢) البداية والنهاية ٧/١٤ ، وانظر العقود الدرية ، ص ١١٨ .
- (٣) المرجع السابق ٧/١٤ - ٨ .
- (٤) المرجع السابق ٨/١٤ .
- (٥) ثامن : كذا في البداية والنهاية ، ولعلها محرفة عن ثاني ، ان سياق الكلام في البداية والنهاية يدل على ذلك . راجع ١٠/١٤ - ١١ .
- (٦) المرجع السابق ١٠/١٤ . (٧) المرجع السابق ١٠/١٤ - ١١ .

قال ابن كثير: " وفي بكرة يوم الجمعة - سابع عشر رجب - دار الشيخ تقسي الدين ابن تيمية رحمه الله وأصحابه على الخمرات والحانات ، فمكسروا آنية الخمر ، وشققوا الظروف ، وأراقوا الخمر ، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذِهِ الفواحش ، وفرح الناس بذلك " (١) .

قال ابن كثير : " وفي يوم الجمعة العشرين منه - من شهر شوال - ركب نائب السلطنة جمال الدين آقوش الأقرم في جيش دمشق إلى جبال الجرد وكسروان ، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية ، ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة لقتال أهل تلك الناحية ، بسبب فساد نيتهم وعقائدهم وكفرهم وضلالهم ، وما كانوا عاملوا به المساكين لما كسرهم التتر وهربوا ، حين اجتازوا ببلادهم ، وشبوا عليهم ونهبوهم ، وأخذوا أسلحتهم وخيولهم ، وقتلوا كثيرا منهم ، فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤسائهم إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية فاستتابهم ، وبين للكثير منهم الصواب ، وحصل بذلك خير كثير ، وانتصار كبير على أولئك المفسدين ، والتزموا برد ما كانوا أخذوه من أموال الجيش ، وقرر عليهم أموالا كثيرة يحملونها إلى بيت المال ، وأقطعت أراضيهم وضياعهم ، ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند ، ولا يلتزمون أحكام الملوك ، ولا يدينون دين الحق ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله " (٢) .

سنة ٧٠٠ :

قال ابن كثير : " وفي مستهل صفر وردت الأخبار بقصد التتر بلاد الشام ، وأنهم عازمون على دخول مصر ، فانزعج الناس لذلك ، وازدادوا ضعفا على ضعفهم ، وطاشت عقولهم وألبابهم ، وشرع الناس في الهرب إلى بلاد مصر والكرك والشوبك والحصون المنيعة . . .

وجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثاني صفر بمجلسه في الجامع ، وحضر الناس على القتال ، وساق لهم الآيات والأحاديث الواردة في ذلك ، ونهى عن الإسراع

(١) المرجع السابق ١٤ / ١١ .

(٢) الهداية والنهاية ١٤ / ١٢ .

في الفرار ، ورغب في انفاق الأموال في الذب عن المسلمين وبلادهم وأموالهم ،
وأن ماينفق في أجرة الهرب اذا أنفق في سبيل الله كان خيرا ، وأوجب جهاد
التر حتى في هذه الكرة ، وتابع المجالس في ذلك ، ونودي في البلاد : لايسافر
أحد الا بمرسوم وورقة ، فتوقف الناس عن السير وسكن جأشهم ، وتحدث الناس
بخروج السلطان من القاهرة بالعساكر . . . ثم جاءت الأخبار بأن سلطان مصر
رجع عائدا الى مصر ، بعد أن خرج منها قاصدا الشام ، فكثرت الخوف ، واشتد الحال
وكثر الأمطار جدا . . .

واستهل جمادى الأولى والناس على خطة صعبة من الخوف ، وتأخر السلطان ،
واقرب العدو ، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية رحمه الله تعالى في مستهل
هذا الشهر - وكان يوم السبت - الى نائب الشام في المرح ، فثبتهم وقوى جأشهم ،
وطيب قلوبهم ، ووعدهم النصر والظفر على الأعداء ، وتلا قوله تعالى : (ومن عاقب
بمثل ما عوتب به ثم بغى عليه لينصرنه الله ان الله لعفو غفور)^(١) . وبات عند العسكر
ليلة الأحد .

ثم عاد الى دمشق ، وقد سأله النائب والأمرأ أن يركب على البريد الى مصر ،
يستحث السلطان على المجيء ، فساق وراء السلطان ، وكان السلطان قد وصل الى
الساحل ، فلم يدركه الا وقد دخل القاهرة وتفارط الحال ، ولكنه استحشهم على
تجهيز العساكر الى الشام ان كان لهم به حاجة ! .

وقال لهم فيما قال : " ان كنتم أعرضتم عن الشام وحمائته ، أقمنا له سلطانا
يعوظه ويحميه ، ويستغله في زمن الأمن " . ولم يزل بهم حتى جردت العساكر الى
الشام .

ثم قال لهم : " لو قدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه ، واستنصركم أهله وجب
عليكم النصر ، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه ، وهم رعاياكم ، وأنتم مسؤلون عنهم ! " ،
وقوى جأشهم ، وضمن لهم النصر هذه الكرة .

(١) سورة الحج آية رقم (٦٠) .

فخرجوا الى الشام ، فلما تواصلت المعسكر الى الشام فرح الناس فرحاً شديداً ، بعد أن كانوا قد يشعوا من أنفسهم وأهليهم وأموالهم .
ورجع الشيخ تقي الدين بن تيمية من الديار المصرية في السابع والعشرين من جمادى الأولى على البريد .^(١)

سنة ٧٠٢ :

قال ابن كثير: " وفي ثامن عشر من شهر شعبان قدمت طائفة كبيرة من جيش المصريين . . . ثم قدمت بعدهم طائفة أخرى . . . فتقويت القلوب ، واطمأن كثير من الناس ، ولكن الناس في جفل عظيم من بلاد حلب وحماة وحمص وتلك النواحي . . . وجلس القضاة بالجامع ، وحلفوا جماعة من الفقهاء والعمامة على القتال ، وتوجه الشيخ تقي الدين بن تيمية الى المعسكر الواصل من حماة ، فاجتمع بهم في القطيعة ، فأعلمهم بما تحالف عليه الأمراء والناس من لقاء العدو ، فأجابوا الى ذلك ، وحلفوا معهم . وكان الشيخ تقي الدين بن تيمية يحلف للأمراء والناس: انكم في هذه الكرة منصورون ، فيقول له الأمراء: قل ان شاء الله ، فيقول: ان شاء الله ، تحقيقاً لاتعليقاً ، وكان يتأول في ذلك أشياء من كتاب الله ، منها قوله تعالى: (ثم بغى عليه لينصرنه الله)^(٢) .

وقد تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر: من أي قبيل هو ؟ فانهم يظهرون الاسلام ، وليسوا بغاة على الامام ، فانهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه ، فقال الشيخ تقي الدين: " هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي ومعاوية ، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما ، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق باقامة الحق من المسلمين ، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والظلم ، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة " ، فتفطن العلماء والناس لذلك .

(١) البداية والنهاية ١٤/١٤-١٦ .

(٢) سورة الحج آية رقم (٦٠) ، في البداية والنهاية: (ومن بغى . . .) وهو خطأ .

وكان يقول: " اذا رأيتوني من ذلك الجانب ، وعلى رأسي مصحف فاقتلونني" ،
فتشجع الناس في قتال التتار ، وقويت قلوبهم . ونياتهم ، ولله الحمد " (١) .

ثم ذكر ابن كثير خروج ابن تيمية وبصحبه جماعة صبيحة يوم الخميس
التاسع والعشرين من شعبان ، ليشهد القتال بنفسه ومن معه ، وذكر صفة المعركة ،
وهي معركة " شقحب " أو " برج الصفر " ، وكانت يوم السبت أو الأحد ثاني وثالث
أيام رمضان ، وقد حقق الله فيها نصرا عظيما للمسلمين ، وهزيمة شنيعة للتتار ،
وكشف الله بها عن المسلمين قوة شديدة (٢) .

وذكر ابن كثير في أثناء ذلك ، أن السلطان سأل ابن تيمية أن يقف معه في
معركة القتال ، فقال له الشيخ : " السنة أن يقف الرجل تحت رؤية قومه ، ونحن من
جيش الشام ، لانقف الا معهم " ، وأنه عرض السلطان على القتال ، وبشره بالنصر ،
بل وحلف بتحقيقه ، وأفتى الناس بالفطر مدة قتالهم ، وأفطر هو أيضا (٣) .

سنة ٧٠٤ :

قال ابن كثير: " في رجب أحضر الى الشيخ تقي الدين بن تيمية شيخ ، كان
يلبس دلقا كبيرا متسعا جدا ، يسمى " المجاهد ابراهيم القطان " ، فأمر الشيخ
بتقطيع ذلك الدلق ، فتناهبه الناس من كل جانب ، وقطعوه حتى لم يدعوا فيه
شيئا ، وأمر بخلق رأسه ، وكان ذا شعر ، وقلم أظفاره ، وكانوا طوالا جدا ، وحفف
شاربه المسبل على فيه المخالف للسنة ، واستتابه من كلام الفحش ، وأكل مايغيب
العقل من الحشيشة ، ومالا يجوز من المحرمات وغيرها .

وبعد استحضر الشيخ محمد الخباز البلاسي ، فاستتابه أيضا عن أكل المحرمات
ومخالطة أهل الذمة ، وكتب عليه مكتوبا أن لا يتكلم في تعبير السنات ولا في غيرها
بما لا علم له به .

(١) البداية والنهاية ١٤/٢٣ ، ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ١٤/٢٤ - ٢٦ .

(٣) البداية والنهاية ١٤/٢٦ ، وانظر تفاصيل أخرى لما قام به ابن تيمية في هذه
المعركة في العقود الدرية ، ص ١٧٥ - ١٧٩ .

وفي هذا الشهر بعينه راح الشيخ تقي الدين بن تيمية الى مسجد التاريخ ،
وأمر أصحابه - ومعهم حجارون - بقطع صخرة كانت هناك بنهر قلوب ، تزار وينذر
لها ، فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها ، فأزاح عن المسلمين شبهة
كان شرها عظيما .

وبهذا وأمثاله حسدوه وأبرزوا له العداوة ، وكذلك بكلامه باين عربي وأتباعه ،
فحسد على ذلك وعودى ، ومع هذا لم تأخذه في الله لومة لائم ، ولا بالى ، ولم
يصلوا اليه بكرهه ، وأكثر مانالوا منه الحبس ، مع أنه لم ينقطع في بحث لا بصر
ولا بالشام ، ولم يتوجه لهم عليه مايشين ، وانما أخذوه وحبسوه بالجاء ، كما
سيأتي ، والى الله اياي الخلق ، وعليه حسابهم

" وفي مستهل نى الحجة ركب الشيخ تقي الدين بن تيمية ومعهم جماعة من
أصحابه الى جبل الجرد والكسروانيين ، ومعهم نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان
، فاستتابوا خلقا منهم ، وألزمهم بشرائح الاسلام ، ورجع مؤيدا منصورا " (1)
سنة ٧٠٥ شهر المحرم :

قال ابن كثير: " وفي ثانيه خرج نائب السلطنة بمن بقي من الجيوش الشامسية ،
وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم ، فساروا
الى بلاد الجرد والرفض والتيامنة ، فخرج نائب السلطنة الأقرم بنفسه ، بعد خروج
الشيخ لغزوه ، فنصرهم الله عليهم ، وأبادوا خلقا كثيرا ، منهم ومن فبرقتهم
الضالة ، ووطئوا أراضي كثيرة من ضبع بلادهم ، وعاد نائب السلطنة الى دمشق ،
في صحبته الشيخ ابن تيمية والجيش ، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة
خير كثير ، وأبان الشيخ علما وشجاعة في هذه الغزوة ، وقد امتلأت قلوب أعدائه
حسدا له وغما (2) .

(١) البداية والنهاية ١٤ / ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) البداية والنهاية ١٤ / ٣٥ .

عقد للشيخ عدد من مجالس المناظرات ، منها مجلس في يوم السبت تاسع جمادى الأولى سنة ٧٠٥ بقصر الأمانة وحضور نائب السلطنة بدمشق مع جماعة من الأحمدية المتصوفة ، كشف الشيخ فيها طرقهم وحيلهم ، واتفق الحال على أنهم يخلعون أطواقهم الحديدية من رقابهم ، وأن من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه .^(١)

وقد أشار ابن كثير في غير موضع ، الى أن هذا التميز لشيخ الاسلام ، وتقدمه عند الدولة ، وجهاده ، وانفراده بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وطاعة الناس له ومحبتهم له ، وكثرة أتباعه ، وقيامه بالحق ، وعلمه وعمله ، مع ما يتكلم به مما يخالف معتقد بعض معاصريه من مشايخ الأشاعرة والصوفية - أظهر حسد ومعاداة جماعة من الفقهاء له ، فكاتبوا السلطان في مصر ، الذي أمر بعقد مجالس لمناظرة ابن تيمية في معتقده .

وانعقدت ثلاثة مجالس عند نائب السلطنة بالقصر ، حضرها القضاة والعلماء ، الأول والثاني يومي الثامن والثاني عشر من شهر رجب سنة ٧٠٥ ، والثالث يوم سابع شعبان ، وقد طلب شيخ الاسلام في بداية هذه المجالس أن يكون الكلام في عقيدة له مكتوبة ، هي " العقيدة الواسطية " ، وتم ذلك .^(٢)

وبالرغم أنه كما يقول ابن كثير: اجتمع الجماعة على الرضا بالعقيدة المذكورة ، وجاء كتاب من السلطان يبدى ارتياحه لنتيجة هذه المجالس ، وأن ابن تيمية على مذهب السلف ، وانما أردنا بالأمر بهذه المجالس براءة ساحته ما نسب اليه - الا أنه جاء كتاب آخر يطلب حمل الشيخ الى مصر .^(٣)

(١) انظر البداية والنهاية ٣٩/١٤ ، وقد كتب ابن تيمية واصفا هذا المجلس ومقدماته ، في مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١١/٤٤٥ - ٤٧٥ .
(٢) انظر البداية والنهاية ٣٤/٣٥ ، ٣٧ .
(٣) كتب ابن تيمية وكتب غيره في كيفية ما جرى في هذه المجالس الثلاثة من المناظرات ، انظر ذلك في مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) ٣/١٦٠ - ٢١٠ .
(٤) البداية والنهاية ٣٧/١٤ .

ودخل الشيخ مصر يوم الخميس الثاني والعشرين من رمضان ، وفي ثاني يوم بعد صلاة الجمعة عقد للشيخ مجلس بالقلعة ، اجتمع فيه القضاة وأكابر الدولة ، وأراد أن يتكلم على عادته فلم يمكن من البحث والكلام ، وادعى عليه أنه يقول : " ان الله فوق العرش حقيقة ، وأن الله يتكلم بحرف وصوت " ، وبدأ الشيخ جوابه بحمد الله والتناء عليه ، فقبل له : أجب ، ماجئنا بك لتخطب .

وعند ذلك سأل الشيخ : من الحاكم في ؟ ولما رأى أنه أحد خصومه ، قال له الشيخ : كيف تحكم في وأنت خصمي !

فانتهى المجلس بالأمر بحبس الشيخ ، وحبس في برج أياما ، ثم نقل منه ليلة العيد الى قلعة الجبل بالجبل واستمر محبوسا في قلعة الجبل حتى يسوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة ٧٠٧ حيث خرج منه .^(١)

لكنه دعي في شهر شوال من هذه السنة الى مجلس آخر ، بحث فيه معه التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأرسل بعده الى مكان اسمه " حبس القضاة " ، وأذن له أن يكون عنده من يخدمه ، واستمر في الحبس يستفتى ويقصده الناس ويمزورونه .

ثم عقد له مجلس نزل بعده بالقاهرة ، وأكب الناس على الاجتماع به ليلا ونهارا ، زيارة وتعلما واستفتا وغير ذلك ، واستمر ذلك في سنة ٧٠٨ .

وفي ليلة سلخ صفر سنة ٧٠٩ في حكومة الجاشنكير توجه الشيخ من القاهرة الى الاسكندرية كهيفة المنفي ، وأقام بها ثمانية أشهر مقيما ببرج متسع نظيف ، يدخل عليه من شاء .^(٢)

ولما دخل السلطان الناصر الى مصر يوم عيد الفطر من هذه السنة مستعيذا ملكه ، طلب الشيخ من الاسكندرية معززا مكرما مبيلا ، فقدم في اليوم الثامن من شوال ، ووصل القاهرة يوم السبت ثامن عشر الشهر ، واجتمع بالسلطان يوم الجمعة الرابع والعشرين منه فأكرمه وولاه ، ومشى اليه في مجلس حفل ، فيه قضاة المصريين

(١) العقود الدرية ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، البداية والنهاية ٣٨ / ١٤ .

(٢) البداية والنهاية ٤٩ / ١٤ ، العقود الدرية ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

والشاميين ، وأصلح بينه وبينهم .^(١)

ثم ان الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان نزل الى القاهرة ، وعاد الى بيت العلم ونشره ، وأقبلت الخلق عليه ، ورحلوا اليه يشتغلون عليه ويستفتونه ، ويجيبهم بالكتابة والقول ، وجاء الفقهاء يعتذرون ما وقع منهم في حقه ، فقال : قد جعلت الكل في حل .^(٢)

واستمر الشيخ مقبياً في مصر معظماً مكرماً ، حتى خرج منها في شوال سنة ٧١٢ بصحبة السلطان بنينة غزو التتر الذين تحركوا للمجيء الى الشام ، ولكن التتر رجعوا الى بلادهم ، وعاد الشيخ الى دمشق يوم الأربعاء أول يوم من ذى القعدة ، وكانت غيبته عنها سبع سنين .

وبعد وصوله الى دمشق واستقراره بها ، لم يزل ملازماً لاشتغال الناس في سائر العلوم ، ونشر العلم ، وتصنيف الكتب ، وافتاء الناس بالكلام والكتابة المطولة ، والاجتهاد في الأحكام الشرعية .^(٣)

وفي مستهل جمادى الأولى سنة ٧١٨ منع الشيخ تقي الدين من الافتاء في مسألة الحلف بالطلاق ، وأكد ذلك في التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة ٧١٩ ، ثم حبس بسبب هذه المسألة ثاني عشر رجب سنة ٧٢٠ في قلعة دمشق ، فبقي فيها خمسة أشهر وثمانية عشر يوماً ، حيث أخرج يوم عاشوراء سنة ٧٢١ .

وفي سادس شعبان سنة ٧٢٦ اعتقل الشيخ بالقلعة بسبب فتيا وخطبت بخطه ، في شد الرحال والسفر الى زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وقبور الصالحين .

وفاته :

مازال الشيخ محبوساً حتى توفي بهذه القلعة في ليلة الاثنين العشرين من

ذى القعدة سنة ٧٢٨ .

(١) انظر تفاصيل ما جرى في هذا المجلس ، في العقود الدرية ، ص ٢٧٩ فما بعدها ،

والبداية والنهاية ١٤ / ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) البداية والنهاية ١٤ / ٥٤ .

(٣) المرجع السابق ١٤ / ٦٧ .

ومن ثمرات هذه الحياة الحافلة عدد كبير من الكتب في أصول الدين وفروعه ،
نقل ابن عبد الهادي قول الذهبي : " وما أبعد أن تصانيفه الى الآن تبلغ خمسمائة
مجلدة " (١) ، وقال ابن رجب عن هذه المصنفات : " قد تجاوزت حد الكثرة ، فلا يمكن
أحد حصرها ، ولا يتسع هذا المكان لعدد المعروف منها ولا ذكرها " . ثم قال :
" ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار " (٢) .

وسائر من يترجمون لشيخ الاسلام يذكرون أشهرها ، لكن اثنين من تلاميذه
اعتنوا بذكر أسماء هذه الكتب هما ابن القيم في " رسالة أسماء مؤلفات ابن تيمية " ،
وابن عبد الهادي في كتاب " العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية " .
وقد نشر في السنوات الأخيرة - ولله الحمد والمنة - كثير من هذه المصنفات ،
واعنتت جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ممثلة بقسم العقيدة والمذاهب
المعاصرة بتحقيق كتب العقيدة وما يلحق بها ، وهي أوسع ما كتبه ابن تيمية رحمه الله .
فحقق أستاذنا الدكتور محمد رشاد سالم كتابين كبيرين ، هما " درء تعارض
العقل والنقل " في عشرة أجزاء ، و " منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة
القدرية " في ثمانية أجزاء ، وشرع في تحقيق كتاب كبير ثالث هو " نقض تأسيس
التقدیس " لأبي عبد الله الرازي ، كما حقق كتابين متوسطين ، هما " الصغدية " في
الرد على الفلاسفة في قولهم : " ان معجزات الأنبياء عليهم السلام قوى نفسانية ، وفي
ابطال قولهم بقدم العالم " ، وكتاب " الاستقامة " في وجوب الاستقامة والاعتدال
ومتابعة الكتاب والسنة ، ونشر أيضا عددا من الرسائل الصغيرة ، في مجلد بعنوان
" جامع الرسائل " ويعد مجلدا آخر لمجموعة أخرى من الرسائل ، مشترطا على نفسه
نشر رسائل لم يسبق نشرها من قبل .

ويشارف بعض منسوبي القسم على انجاز كتاب كبير رابع هو " الجواب الصحيح

لمن بدل دين المسيح " في الرد على النصارى .

(١) العقود الدرية ، ص ٢٥ .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٠٣ .

المبحث الثاني

عرض وتمهيد لمباحث الأصبهانية وشرحها

كما تم تحقيق عدد من كتب الشيخ في هذا القسم منها كتاب " اقتضا " الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم " وكتاب " التدمرية : تحقيق الاثبات للأسماء والصفات ، وحقبة الجمع بين القدر والشرع " ، وكتاب " السبعينية : بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية " .

ويحقق الآن كتاب " التسعينيه " في الصفات ومسألة الكلام ، وكتاب " تفسير سورة الاخلاص " .

ونشر محققا من خارج القسم عدد آخر منها كتاب " مجموعة تفسير شيخ الاسلام " وكتاب " الرد على المنطقيين " .

كما نشر أيضا كتاب " الايمان " و " نقض المنطق " و " قاعدة جلييلة في التوسيل والوسيلة " و " النبوات " و " الصارم المسلول على شاتم الرسول " و " شرح حديث النزول " و " الكيلانية " في مسألة القرآن ، و " الحموية " في الصفات ، و " الواسطية " و " رفع الملام عن الأئمة الأعلام " و " العبودية " و " العرشية " وغيرها .

ونشرت رسائل أخرى عديدة ضمن مجاميع ، ان نشر في القاهرة " مجموع رسائل ومسائل شيخ الاسلام ابن تيمية " و " مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية " ، وفي الرياض " مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية " في خمسة وثلاثين جزءا .

ويوجد لبعض مالم ينشر نسخ خطية في مكتبات خاصة وعامة متفرقة في العالم ، وعندى - كما أشرت في مفتتح هذه المقدمة - سجل أعدته بنفسه يتضمن أسماء ومعلومات لمخطوطات كتب شيخ الاسلام ، التي استطعت الوقوف على فهراس المكتبات التي تحتويها .

يراجع في ترجمته تذكرة الحفاظ ١٤٩٦/٤ - ١٤٩٨ ، العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، البداية والنهاية ٦/١٤ فما بعدها ، فوات الوفيات ١/٧٤ - ٨٠ الوافي بالوفيات ١٥/٧ - ٣٣ ، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٨٢ - ٤٠٦ ، الدرر الكامنة ١/١٦٨ - ١٨٢ ، الأعلام العلية في مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية ، الأعلام ١/١٤٤ .

العقيدة الأصبهانية :

تقع العقيدة الأصبهانية في سطور قليلة ، افتتحها الأصبهاني بالحمد لله ،
والصلاة والسلام على رسوله وعبد ، محمد صلى الله عليه وسلم .

ثم نص على وجود الخالق للعالم ، ووحدانيته ، وأسمائه الدالة على صفاته
السبع ، التي يثبتها الأشاعرة ، ويقولون : انها الصفات الزائدة على الذات القائمة
بها ، ان قال : " للعالم خالق ، واجب الوجود لذاته ، واحد ، عالم ، قادر ، حسي ،
مريد ، متكلم ، سميع ، بصير " .

ثم استدل على هذه المسائل بأدلة عقلية ، ماعدا " الكلام " فأثبت بأنه تعالى
آمر وناه ، و " السمع والبصر " قال : " ان الدليل عليهما السمعيات " .

ثم ذكر أن الدليل على نبوة الأنبياء المعجزات ، والدليل على نبوة نبينا محمدا
صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه .

وختم الأصبهاني عقيدته بقوله : " ثم نقول : كل ما أخبر به محمد صلى الله عليه
وسلم من عذاب القبر ، ومنكر ونكير ، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط ، والميزان
والشفاعة ، والجنة والنار ، فهو حق ، لأنه ممكن ، وقد أخبر به الصادق ، فيلسزم
صدقه " (١) .

شرح الأصبهانية :

أصول الدين - كما يقرر شيخ الاسلام ابن تيمية في أول كتابه " در " تعارض
العقل والنقل - اما مسائل يجب اعتقادها ، ويجب أن تذكر قولاً ، أو تعمل عملاً ،
كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد ، أو دلائل هذه المسائل (٢) .

وقد اشتملت العقيدة الأصبهانية على مسائل ودلائل ، وافق ابن تيمية على مجمل
ما ذكره الأصبهاني من مسائل ، ثم ركز نقده له في اتجاهين :

الأول - أن الأصبهاني لم يستوف المسائل التي يذكرها أهل السنة ، بسـ
والأشاعرة في معتقداتهم المختصرة .

(١) انظر نص العقيدة الأصبهانية ، ص ٢ - ٤ .

(٢) در " تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧) .

الثاني - أنه أشار الى دليل مذكره اشارة مختصرة ، لا تكفي في العلم بهذه

المسائل ، ولا تخلو من المحاذير .

وبين ابن تيمية في أثناء ذلك أن الأصبهاني بمقيدته هذه ، يمثل المذهب الأشعري المتأخر ، وبشكل أدق هو تابع للفخر الرازي : أبي عبدالله محمد بن عمر (ت ٦٠٦) أكبر متأخرى الأشاعرة ومقعد مذهبهم .

قدم ابن تيمية بين يدي شرحه نقدا اجماليا للأصبهاني ، فقال :
" الحمد لله رب العالمين ، ما في هذا الكلام من الاخبار بأن للعالم خالقا ، وأنه واجب الوجود بنفسه ، وأنه واحد ، عالم ، قادر ، حي ، مرید ، متكلم ، سميع ، بصير - فهو حق لا ريب فيه .

وكذلك ما فيه من الاقرار بنبوة الأنبياء عليهم السلام ، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه يجب التصديق بكل ما أخبر به من عذاب القبر ، ومنكر ونكير ، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط ، والميزان ، والشعاعة ، والجنة ، والنار - فانه حق " (١) .

وأوضح أن النصوص وردت بهذه الأسماء المذكورة أو بمعناها ، وفي نص الأصبهاني على أن الله متكلم مرید ما يميز مذهبه عن مذهب الجهمية والمعتزلة (٢) .
لكن ابن تيمية يستدرك بقوله : " ولكن هذا المصنف اختصر هذه العقيدة من كتب المتكلمين الصغائية (٣) ، الذين يثبتون مذكره من الصفات بما نبه عليه من الطرق العقلية ، ويسمون ذلك " العقليات " ، وأما أمر المعاد فيجعلونه كله من باب السمعيات ، لأنه ممكن في العقل ، والصادق قد أخبر به " (٤) .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٤ - ٨ .

(٣) عرفت في هذا الموضع بالصفات ، وأنهم أصناف ، وبينت أن ابن تيمية يريد هنا الكلابية والأشاعرة .

(٤) شرح الأصبهانية ، ص ١٨ .

ويذكر ابن تيمية أن سلف الأمة وأئمتها - وآخرين معهم - يشبتون المعاد أيضا بالعقل^(١).

ويحدد شيخ الاسلام بأن الأصبهاني مقلد لأبي عبدالله الرازي ، في اقتصاره على الصفات السبع ، وفي طريقة استدلاله عليها ، حيث أثبت العلم والقدرة والارادة والحياة بالعقل ، وأثبت السمع والبصر والكلام - بالسمع ، ولم يثبت شيئا من الصفات الخبرية .

وهذا خلاف طريقة المتقدمين على الرازي من الأشاعرة ، كأبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨) والقاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣) وأمام المذهب أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤) ، وسلفه أبي محمد بن كلاب (ت بعد ٢٤٠) فانهم يشبتون جميع هذه الصفات بالعقل .

أما السلف كالامام أحمد وأمثاله ، فانهم يشبتونها بالعقل كما ثبتت بالسمع . وأيضا فائمة الصفاتية المتقدمون كابن كلاب والأشعري والباقلاني وأبي اسحاق الاسفراييني (ت ٤١٨) وابن فورك (ت ٤٠٦) يشبتون الصفات الخبرية التي ثبتت أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر بها - في الجملة^(٢).

أما السلف فمذهبهم أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل^(٣) ، فيثبتون كل ما جاء به السمع ، لافرق عندهم بين صفة وأخرى ، ويبينون أن كثيرا من الصفات يمكن أن يستدل عليه بالعقل أيضا ، ويناقشون من نفى بعض الصفات فرارا مما هو محذور بزعمه ، بأن بإمكان منازعه أن يدعي وجود هذا المحذور فيما أثبتته^(٤) . وسيأتي ان شاء الله في هذه المقدمة ما يوضح الفرق بين أدلة الرازي وأدلة من سبقوه على الصفات السبع .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ١٩ ، ٢٠ . وقد استعمل السلف طرق القرآن العقلية في اثبات المعاد ، انظر تدرع تعارض العقل والنقل (١/ ٣٠ - ٣٥ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٢١ - ٢٤ .

(٣) شرح الأصبهانية ، ص ٢٥ .

(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٢٥ - ٣٣ .

أما ما يزيدُه أئمة الأشاعرة عن متأخريهم من الاثبات ، فقد أورد ابن تيمية نصوص هو "المتقدمين في غير موضع من كتبه ، ونقل في كتابنا هذا قول الحارث المحاسبي (ت ٢٤٣) أحد رجال الكلابية في كتاب " فهم القرآن " في أن النسخ لا يجوز في أسماء الله وصفاته ،^(١) وقول أبي الحسن الأشعري في كتاب " مقالات الاسلاميين " .^(٢)

فقد ذكر أبو الحسن في هذا الكتاب عددا من المسائل ، تحت عنوان " حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة " ، ومنها (المقالات ١/ ٣٤٥) أن الله سبحانه على عرشه ، وأن له يدين بلا كيف ، وأن له عينين بلا كيف ، وأن له وجهها ، واستدل لذلك بنصوص من القرآن ، وذكر (المقالات ١/ ٣٤٨) أنه ينزل الى السماء الدنيا ، كما جاء في الأحاديث ، وأنه يجيء يوم القيامة ، وأنه يقرب من خلقه كيف شاء ، واستدل لمجيئه وقربه من القرآن ، وقال في آخر هذه الجملة : " ويكل ما ذكرنا من قولهم نقول واليه نذهب " .^(٤)

وكذلك ذكر في كتابه " الابانة عن أصول الديانة " ، فقد عقد فصلا " فسي ابانة قول أهل الحق والسنة " قال فيه " قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها ، التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم . . . " .^(٥)

ثم ذكر المسائل التي ذكرها في كتابه " المقالات " مستشهدا لها ببعض النصوص ، وذكر أن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله يرى في الآخرة بالأبصار (ص ٢٥) ، وأنه يقلب القلوب بين اصبعين من أصابعه (ص ٢٦) ، ثم عقد أبوابا فصل فيها هذه المسائل .^(٦)

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٢٠٩ . (٢) شرح الأصبهانية ، ص ١٨٦-١٨٧ .

(٣) مقالات الاسلاميين ١/ ٣٤٥-٣٥٠ . (٤) مقالات الاسلاميين ١/ ٣٥٠ .

(٥) الابانة ، ص ٢٠ .

(٦) نحن الآن نعرض عرضا عاما ، نبين فيه مزية الأشعري ومتقدمي أصحابه عن جـسـاء بعدهم ، والا فغني كلام الأشعري عن هذه المسائل ما ينتقد به . انظر مثلا قوله عن الاستواء : " وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله ، وبالمعنى الذي أراده ، استواء مترها عن المماسية [في كتاب الابانة : الممارسة] ، والاستقرار ، والتمكن ، والحلول ، والانتقال . . . الخ ، الابانة ، ص ٢١ .

وذكر الباقلاني في كتاب " التمهيد " وكتاب " الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به " اثبات الوجه واليدين والعينين والاستواء علقى المشرش واستدل عليه بالنصوص ، وأجاب عن اعتراضات النفاة (١) .

أما الجويني فلا يثبت الصفات الخبرية (٢) وكذا الفزالي (٣) .

وأما الرازي فقد أورد في كتابه " أساس التقديس " النصوص الكثيرة من القرآن والسنة الدالة على الصفات التي يسميها متقدمو الأشاعرة " الصفات الخبرية " ليبين أن المراد منها خلاف ظاهرها بزعمه (٤) .

ولكنه في معرض كلامه عن الصفات السبع ، في كتاب " معالم أصول الدين " قال : " ولا يمتنع أن تكون تلك الذات موجبة لصفات أخرى حقيقية أو اضافية (٥) .

وقال بعد ذلك : " اعلم أنه لا يلزم من عدم الدليل على الشيء عدم المدلول . . . اذا ثبت هذا فنقول : هذه الصفات التي عرفناها وجب الاقرار بها ، فأما اثبات الحصر فلم يدل عليه ، فوجب التوقف فيه ، وصفة الجلال ونعوت الكمال أعظم من أن تحيط بها عقول البشر " (٦) .

(١) التمهيد ، ص ٢٥٨ - ٢٦٢ ، والانصاف ، ص ٢١ ، ٢٢ ، وعطفا على الملاحظة التي قلتها في الهامش السابق عن أبي الحسن ، انظر مثلا تأويل الباقلاني لعدد من الصفات بالارادة في كتاب التمهيد ، ص ٢٧ ، ٢٨ ، وفي كتاب الانصاف ، ص ٢٢ ، وقوله في كتاب " الانصاف " ، ص ٣٦ ، ٣٧ : " وأنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات . . . وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال ، ولا القيام ولا القعود . . . " .

(٢) في كتابه لمع الأدلة ، ص ٨٢ - ٨٥ ذكر الصفات السبع واستدل عليها بالعقل ، وفي كتاب " الارشاد " ص ٣٠ قسم صفات الله الى نفسية ومعنوية ، وقال : " وحقيقة صفة النفس ، كل صفة اثبات لنفس لازمة ما بقيت النفس ، غير معللة بعمل قائم بالوصوف ، والصفات المعنوية هي الأحكام الثابتة للموصوف بها معللة بعمل قائم بالوصوف " . وذكر ضمن القسم الأول (ص ٣١ - ٣٣) قدم الباري و (ص ٣٣ ، ٣٤) قيامه بنفسه ، و (ص ٣٤) مخالفته للحوادث ، و (ص ٥٢) الوجدانية . وذكر في القسم الثاني (ص ٦١ - ٧٦) الصفات السبع واستدل عليها بالعقل .

ثم انه في كتاب " الارشاد " يختار تأويل نصوص الصفات الخبرية ، انظر تأويله للاستواء ، ص ٤٠ - ٤٢ ، وتأويله لليدين والعينين والوجه ، ص ١٥٥ وما بعدها . لكنه في كتاب " العقيدة النظامية " ، ص ٣٢ - ٣٣ يرجح تفويض معانيها الى الرب تعالى ، ويوجب ترك التأويل ، وهذا الكتاب ألفه بعد كتاب الارشاد .

(٣) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ١١٩ فما بعدها ، الرسالة القدسية ضمن احكام علوم الدين ، ١٠٥/١ فما بعدها ، حيث يثبت الصفات السبع العقلية ولا يذكر شيئاً من الصفات الخبرية .

(٤) في كتاب " أساس التقديس " ، ص ٩٨ وما بعدها .

وفي كتابه " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " ذكر أن بعض المتكلمين زعموا أنه لاصفة لله تعالى ورا' السبع أو الثماني ، وذكر اثبات أبي الحسن الأشعري ، وأبي اسحاق الاسفراييني ، والقاضي أبي بكر الباقلاني ، وعبدالله بن سعيد لصفات أخرى غير السبع أو الثمان ، ثم قال : " والانصاف أنه لا دلالة على ثبوت هذه الصفات ، ولا على نفيها فيجب التوقف " (١)

وكثيرا ما يذكر شيخ الاسلام رحمه الله أن مذهب الرازي في الصفات الخيرية هو الوقف . (٢)

لكن شيخ الاسلام وابن القيم ينقلان مقاله في كتاب " أقسام اللذات " الذي يقول ابن القيم : انه " صنعه في آخر عمره " ، ومنه قوله : " واعلم أنه بعد التوغل في هذه المضائق ، والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق ، رأيت الأصوب الأصلاح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم ، والفرقان الكريم ، وهو ترك التعمق والاستدلال بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود رب العالمين ، ثم المبالغة في التعميم من غير خوض في التفاصيل ، فاقراً في التنزيه قوله تعالى : (والله الغني وأنتم الفقراء) ، وقوله : (ليس كمثله شيء) ، وقوله : (قل هو الله أحد) ، (٦) واقراً في الاثبات قوله : (الرحمن على العرش استوى) ، وقوله تعالى : (يخافون ربهم من فوقهم) (٨) وعلى هذا القانون نقس " .

وقد أورد ابن القيم هذا النص ضمن نصوص أخرى لعلماء آخرين في اثبات الاستواء والملو . (٩)

-
- (١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص ١٨٧ .
 - (٢) انظر مثلاً شرح الأصبهانية ، ص ٤١٦ ، مجموع فتاوى شيخ الاسلام (ط. الرياض) ١٣ /
 - (٣) ١٣٩ . اجتماع الجيوش الاسلامية ، ص ٢١٤ .
 - (٤) سورة محمد آية رقم (٢٨) .
 - (٥) سورة الشورى آية رقم (١١) .
 - (٦) سورة الصمد آية رقم (١) .
 - (٧) سورة طه آية رقم (٥) .
 - (٨) سورة النحل آية رقم (٥٠) .
 - (٩) اجتماع الجيوش الاسلامية ، ص ٢١٥ .

بعد هذا النقد الموجز عقد ابن تيمية فصلاً ، بين فيه أن الأصهباني لم ينهج منهج المصنفين للعقائد المختصرة من أهل السنة والجماعة ، فلم يستوف المسائل التي يذكرونها ، وما ذكره أشار الى دليله اشارة مختصرة .

ان من شأن هؤلاء * أن يذكروا - بالاضافة الى ما اتفق عليه المسلمون - توحيد الله تعالى ، والايان برسله واليوم الآخر - ما يميزون به عن المبتدعين : فيذكرون اثبات الصفات ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأنه تعالى يرى في الآخرة ، خلافا للجهمية من المعتزلة وغيرهم .

ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد ، وأنه يريد لجميع الكائنات ، وأنه ماشاء كان ، ومالم يشأ لم يكن ، خلافا للقدرية من المعتزلة وغيرهم .

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام ، والوعد والوعيد ، وأن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب ، ولا يخلد في النار ، خلافا للخوارج والمعتزلة .

ويحققون القول في الايمان ، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملاً ، خلافا للمرجئة .

ويذكرون امامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم ، خلافا للشيعية من الرافضة وغيرهم . (١)

ويمكن لتطبيق هذا المنهج استعراض " العقيدة الواسطية " لشيخ الاسلام

(٢)

ابن تيمية نفسه :

فقد افتتحها بذكر الايمان بالأركان الستة ، ثم أرجع اليها عدداً من الأصول ؛

فذكر أن من الايمان بالله ، الايمان بما وصف به نفسه في كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل .

واستشهد لذلك من القرآن والسنة (ص ١٣٠ - ١٤٠) وأشار (ص ١٤١) الى

وسطية أهل السنة والجماعة بين فرق الأمة في عدد من مسائل أصول الدين : في صفات الله

(١) شرح الأصهبانية ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) طبعت غير مرة ، أحدها ضمن المجلد الثالث من مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط. الرياض) ، ص ١٢٩ - ١٥٩ ، وانظر خبر وتفاصيل مناظرات جرت مع شيخ الاسلام حول هذه العقيدة ، ص ١٦٠ - ٢١٠ من هذا الجزء .

وأفعاله ، ووعدته ووعيدته ، وأسماء الايمان ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وبين (ص ١٤١-١٤٣) وجه الجمع بين علوه على خلقه واستوائه على عرشه ،
مع معيته مع خلقه وقربه منهم .

وفرع عن الايمان بالله وكتبه ، الايمان بأن القرآن كلام الله منزل غير
مخلوق ، منه بدأ واليه يعود ، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن
كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ، ولا يجوز اطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله
أو عبارة عنه ، وأنه كلام الله حروفه ومعانيه (ص ١٤٤) .

وفرع عن الايمان بالله وكتبه ورسله ، الايمان بأن المؤمنين يرون الله يوم
القيامة عيانا بأبصارهم (ص ١٤٤) .

وذكر (ص ١٤٥-١٤٨) تفاصيل الايمان بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
ما يكون بعد الموت .

وذكر (ص ١٤٨-١٥٠) الايمان بالقدر، وأنه على درجتين ، كل درجة تتضمن
شيئين :

فالدرجة الأولى - الايمان بأن الله أحاط بكل شيء علما ، وكتبه في اللوح المحفوظ .
والدرجة الثانية - الايمان بمشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وأنه خالق كل شيء .
ومع ذلك ، فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته ،
والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ، ولهم قدرة وإرادة ، والله خالقهم
وخالق قدرتهم وإرادتهم .

ثم ذكر أن من أصول أهل السنة أن الايمان قول وعمل ، يزيد بالطاعة وينقص
بالمعصية ، وأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر (ص ١٥١، ١٥٢) .

ومن أصولهم سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ، ويقبلون ماجاء به
الكتاب والسنة والاجماع من فضائلهم ومراتبهم ، ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، وأزواجه ، ويتولونهم ، ويمسكون عما شجر بين الصحابة ، وأنه تجوز عليهم
الذنوب في الجملة ، وأنهم خير القرون (ص ١٥٢-١٥٦) .

ومن أصولهم التصديق بكرامات الأولياء (ص ١٥٦) .

ومن طريقتهم اتباع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم باطنا وظاهرا ، واتبع

سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار (ص ١٥٧) .

وأورد شيخ الاسلام في كلامه عن هذه الأصول بعض الأدلة التي تناسب التأليف

المختصر .

وختم ابن تيمية هذه العقيدة بأن أهل السنة - مع هذه الأصول - يدينون

بمسائل أشار إليها (ص ١٥٨-١٥٩) ، منها أنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن

المنكر على ما توجبه الشريعة ، ويرون إقامة الحج ، والجهاد ، والجمع والأعياد ، مع

الأمراء أبرارا كانوا أو فجارا ، ويحافظون على الجماعات ، والنصيحة للأمة ، ومساواة

المؤمنين بعضهم لبعض .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء ، والرضا بمر القضاء ، ويدعون

الى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال .

ويندبون الى أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك .

ويأمرون ببر الوالدين ، وصلة الأرحام ، وحسن الجوار ، والاحسان الى اليتامى

والمساكين وابن السبيل ، والرفق بالمملوك .

وينهون عن الفخر والخيلاء والبهني ، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق ،

ويأمرون بمعالي الأخلاق ، وينهون عن سفاسفها .

وكل ما يقولونه أو يفعلونه من هذا أو غيره ، فانما هم فيه متبعون للكتاب والسنة ،

وطريقتهم هي دين الاسلام الذى بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم .

على أن ابن تيمية فيما بعد بين أن الأصبهاني لم يترك طريقة أهل السنة

والجماعة فحسب ، بل لم يبلغ بهذا المعتقد حتى منزلة الأشاعرة المتقدمين كأبى

الحسن والباقلاني ، بل ولا المتأخرين كالجويني والغزالي ، وأنه - كمتبوعه أبى

عبدالله الرازي - متردد بين الفلسفة والاعتزال^(١).

فقد استدل الأصبهاني على كون الله متكلما " بأن الله أمر ناه ، لأنه بعثت الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه ، ولا معنى لكونه متكلما الا ذلك " .^(٢)

وقد شرح ابن تيمية هاتين المقدمتين ، ثم قال : " ولقائل أن يقول : هذا السدى ذكره قليل الفائدة . . . وانما المقصود اثبات أنه متكلم حقيقة ، بكلام يقوم بنفسه ، خلافا للمتفلسفة . . . وللجهمية من المعتزلة وغيرهم . . . وهذا القدر الذي أثبتته من كونه متكلما أمر لا يمتاز فيه معتزلي ، بل ولا متفلسف الهبي يقر بالنبوات نسي الجملية " .^(٣)

ثم قال : " ولقائل أن يقول : ان هذا السؤال ليس لازما في مسألة " الكلام " ، بل وفي سائر المسائل ، فانه لم يثبت شيئا من الصفات القائمة بنفسه ، وانما أثبت أحكام الصفات وأثبت الأسماء ، والمعتزلة توافق على الأسماء والأحكام ، بل والفلاسفة أيضا توافق على اطلاق ما ذكره من الأسماء والصفات ، فلا يكون في هذا الاعتقاد فرق بين مذهب الصغائية أهل الاثبات : كابن كلاب والأشعري وأتباعهما ، ولا بين المعتزلة : كأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وأمثالهم ، بل هذا الاعتقاد مشترك بين المعتزلة والأشعرية وغيرهم من الطوائف .

يبين هذا أنه لم يذكر في اعتقاده ما تتميز به الأشعرية عن المعتزلة : ولا ذكر أن القرآن كلام الله غير مخلوق ؛ ولا ذكر مسألة الرومية : وأن روية الله جائزة نسي الدنيا ، واقعة في الآخرة ؛ ولا ذكر أيضا مسائل القدر : وأن الله خالق أفعال العباد وأنه مرید للكائنات ، ولا ذكر أيضا مسائل الأسماء والأحكام : وأن الفاسق لا يخرج عن الايمان بالكلمة ، ولا يجب انفاذ الوعيد ، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر ؛ ولا ذكر مسائل الامامة والتفضيل .

(١) وهذا يوضح التطور الذي مر به المذهب الأشعري ، وكيف اتسعت الفجوة بينه وبين المذهب السني ، واقترب - على يد أبي عبد الله الرازي ، ومن جاء بعده كالأسمدي والأرموي والأصبهاني - من مذهب المعتزلة والفلاسفة ، مع أنه ظهر في كلام هؤلاء من الوقف والحيرة والاضطراب ما يفوق سابقهم .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣ ، ٣٩٧ . (٣) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٣ ، ٤١٤ .

وكل هذه الأصول تذكر في مختصرات المعتقدات ، التي يصنفها متأخرو الأشاعرة : " كالعقيدة القدسية " لأبي حامد ، و " العقيدة البرهانية " المختصرة من ارشاد أبي المعالي ، ونحوهما ، فضلا عن الاعتقاد الذي يذكره أئمة الأشعرية : كالقاضي أبي بكر وزويه ، فانهم يزيدون على ذلك اثبات الصفات الخبرية ، واثبات العلو ، وأمثال ذلك ، فضلا عن الاعتقاد الذي ذكره الأشعري في " المقالات " عن أهل السنة وأصحاب الحديث ، فان فيه جملا مفصلة ، فضلا عما يذكره السلف والأئمة الكبار من الاثبات والتفصيل ، المبين للسنة ، الفاصل بينها وبين كل بدعة .

ولهذا كان أصحاب هذا المصنف مع انتسابهم الى الأشعري ، انما هم في باب الصفات مقرون بما تقر به المعتزلة ، لا يقرون بما تقر به الأشعرية من الزيادات ، وبحوث أبي عبد الله بن الخطيب^(١) تعطيمهم ذلك ، فان الوقف والحيرة ظاهر على كلامه في اثبات الصفات ، ومسألة " الرواية " و " الكلام " وأمثالهما ، بخلاف مسائل " القدر " فانه جازم فيها بمخالفة المعتزلة^(٢) .

وتابع ابن تيمية نقده قائلا : " فان قيل : فالمعتزلة لا تقر بنكر ونكسير ، والصراط ، والميزان ، ونحو ذلك ، مما ذكره هذا المصنف .

قيل : المعتزلة في ذلك على قولين : منهم من يثبت ذلك ، ومنهم من ينفيه ، على أن ما ذكره ليس فيه ما يدل على اثبات هذه الأمور ، وانما فيه الاقرار بكل ما أخبر به الرسول من هذه الأمور ، وليس في المعتزلة ولا غيرهم من المسلمين من يقول : لا أقر بما أخبر به الرسول ، بل كل مسلم يقول : ان ما أخبر به الرسول فهو حق ، يجب تصديقه به . . .

فالمبتدع اذا نازع السني ، لا ينازعه في تصديق الرسول في كل ما أخبر به ، لكن المنكر لشيء من السنة ينازع فيه : هل أخبر بذلك الرسول أم لا ؟ وهل خبره على ظاهره أم لا ؟ وهو لم يثبت لاهذا ولا هذا ، ان هما من علم النقل ودلالة الألفاظ ، وليس فيما ذكره شيء من هذا وهذا .

(١) المقصود أبو عبد الله الرازي .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٤ - ٤١٦ .

كما أن كلامه في التوحيد ليس مبنيا على أصول الأشعرية ولا أصول المعتزلة ، بل على أصول المتفلسفة ، فهو متردد بين الفلسفة والاعتزال ، وأخذ من بحوث المنتسبين إلى الأشعرية كالرازي ونحوه ما قد يقوله هؤلاء وهؤلاء^(١) .

وإذا نظرنا في " الرسالة القدسية " لأبي حامد الغزالي^(٢) ، التي ذكرها ابن تيمية مثلا لعقائد الأشاعرة المتأخرين ، والتي لم يبلغها الأصبهاني بمقيدته ، نجد أن أبا حامد قال في أولها عن أسماهم " عصابة السنة " ^(٣) :

" وعرفوا أن كلمتي الشهادة على إيجازها تتضمن اثبات ذات الله ، وإثبات صفاته ، وإثبات أفعاله ، وإثبات صدق الرسول ، وعلموا أن بناء الإيمان على هذه الأركان ، وهي أربعة ، ويدور كل ركن منها على عشرة أصول .

الركن الأول - في معرفة ذات الله تعالى ، ومداره على عشرة أصول : وهي العلم بوجود الله تعالى ، وقدمه ، وبقائه ، وأنه ليس بجوهر ، ولا جسم ، ولا عرض ، وأنه سبحانه ليس مختصا بجهة ، ولا مستقرا على مكان ، وأنه يرى ، وأنه واحد .

الركن الثاني - في صفاته ، ويشتمل على عشرة أصول : وهو العلم بكونه حيا ، عالما ، قادرا ، مريدا ، سميعا ، بصيرا ، متكلمًا ، منزها عن حلول الحوادث ، وأنه قديم الكلام والعلم والارادة .

الركن الثالث - في أفعاله تعالى - ومداره على عشرة أصول : وهي أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ، وأنها مكتسبة للعباد ، وأنها مرادة لله تعالى ، وأنه متفضل بالخلق والاختراع ، وأن له تكليف مالا يطاق ، وأن له إيلام الجبري ، ولا يجب عليه رعاية

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٢ ، ٤١٨ ، وانظر أيضا ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٢) هذه العقيدة هي الفصل الثالث من كتاب " قواعد العقائد " ضمن كتاب " احيا علوم الدين " ١٠٤ / ١ - ١١٥ ، ويذكر الغزالي في أولها (١٠٤ / ١) أنه كتبها في الأصل مفردة لأهل القدس ، وسماها " الرسالة القدسية في قواعد العقائد " ، ثم أودعها في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٣) يلاحظ أننا الآن بصدور بيان تقصير الأصبهاني في عدم استيفائه لمسائل العقيدة التي يذكرها أصحابه الأشاعرة ، ومن نافذة القول الإشارة إلى أن ثمة مخالفات ظاهرة لمدح أهل السنة من بعض عناوين مباحث الرسالة القدسية .

الأصلح ، وأنه لا واجب الا بالشرع ، وأن بعثة الأنبياء جائزة ، وأن نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ثابتة موثقة بالمعجزة .

الركن الرابع - في السمعيات ، ومداره على عشرة أصول : وهي اثبات الحشر والنشر وسؤال منكر ونكير ، وعذاب القبر ، والميزان ، والصراط ، وخلق الجنة والنار ، وأحكام الامامة ، وأن فضل الصحابة على حسب ترتيبهم ، وشروط الامامة ^(١) .

ثم فصل الفغزالي الكلام في هذه الأركان الأربعة ، وأصولها الأربعين ^(٢) .
ولنتابع الآن شرح ابن تيمية لمسائل الأصبهاني ودلائله عليها .
وجود الخالق :

استدل أبو الحسن الأشعري على اثبات الصانع بتحول الانسان من حال الى حال " فقد كان نطفة ، ثم علقة ، ثم لحما ودا وعظما ، وقد علمنا أنه لم ينقل نفسه من حال الى حال . . . فلا بد أن له ناقلا نقله من حال الى حال ، وديره على ما هو عليه ^(٣) .
وهذه صورة من صور دليل حدوث صفات الأجسام ، أو حدوث الأعراض .

ولما أراد الأشعري تقرير حدوث النطفة سلك دليل حدوث الأجسام ، ان قال :
" فان قالوا : فما يومنكم أن تكون النطفة لم تنزل قديمة ؟ قيل لهم : لو كان ذلك كما ادعيتم لم يجوز أن يلحقها الاعتقال والتأثير ، ولا الانقلاب والتغيير ، لأن القديم لا يجوز انتقاله وتغييره ، وأن يجري عليه سمات الحدث ^(٤) .

(١) احياء علوم الدين ١/١٠٥ .

(٢) أما العقيدة البرهانية المختصرة من ارشاد أبي المعالي ، التي مثل بها ابن تيمية لنفس الغرض ، فقد ذكرت في هامش ، ص ١٥٥ ، أنني راجعت عددا من مراجع ترجمة أبي المعالي الجويني ، وبعض المراجع المصنفة في أسماء الكتب ، ولم تذكر مختصرا لكتاب " الارشاد " ، لا العقيدة البرهانية ولا غيرها ، ولكن كتاب " الارشاد " نفسه الذي بين أيدينا تضمن ما ذكره الفغزالي في الرسالة القدسية ، وزاد مسائل أخرى منها مسائل " الأسماء والأحكام " .

والفغزالي أتبع الرسالة القدسية بذكر مسائل الأسماء والأحكام ، فخصص لها الفصل الرابع من قواعد العقائد . انظر احياء علوم الدين ١/١١٦ - ١٢٥ .

(٣) كتاب " اللمع " لأبي الحسن الأشعري ، ص ١٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وقد سلك أبو عبد الله الرازي في كتابه " نهاية العقول " خمس طرق لاثبات
الصانع ، ملخصها :

الأول - الاستدلال بحدوث الذوات ، كاستدلال بحدوث الأجسام ، المبني على
حدوث الأعراض ، كالحركة والسكون ، وامتناع ما لا نهاية له ، وهذا طريق المعتزلة
ومن وافقهم من الأشعرية كأبي المعالي .

الثاني - الاستدلال بإمكان الأجسام ، وهو عمدة الفلاسفة .

الثالث - الاستدلال بإمكان الصفات .

الرابع - الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض ، مثل سيرورة النطفة المشابهة
الأجزاء انسانا .

الخامس - الاستدلال بما في العالم من الاحكام والاتقان على علم الفاعل ، والذي
يدل على علم الفاعل هو بالدلالة على ذاته أولى .

وقال عن الطريق الخامسة : " وهي عند التحقيق عائدة الى الطرق الأربع ^(١) .

وذكر الطرق الأربع الأولى في كتاب " معالم أصول الدين " ، ص ٣٨ - ٤٠ ، وكتاب
" محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " ، ص ١٤٧ - ١٤٩ .

وجعلها في كتاب " الأربعين " ، ص ٤٠ ، ان أضاف مجموع الامكان والحدوث في
الذوات ، ومجموع الامكان والحدوث في الصفات ^(٢) .

أما الأصهباني فقد استدلل على وجود الخالق بقوله : " فالدليل على وجود
الممكنات ، لاستحالة وجودها بنفسها ، واستحالة وجودها بممكن آخر ، ضرورة استغناء
المعلول بعلة عن كل ما سواه ، وافتقار الممكن الى علة ^(٣) .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية في شرحه : ان هذا الدليل مبني على مقدمتين :

-
- (١) أورد ابن تيمية نص كلام الرازي من كتابه " نهاية العقول " عن هذه الطرق ، وتكلم
عليها في كتاب " در تعارض العقل والنقل ٣ / ٧٢ - ٨٧ .
 - (٢) كتاب الأربعين للرازي ، ص ٧٠ .
 - (٣) شرح الأصهبانية ، ص ٣ ، ٣٧ .

الأولى - أن الممكنات موجودة .

الثانية - أن الممكن لا يوجد الا بواجب الوجود .

ولاحظ ابن تيمية أن الأصبهاني لم يقرر المقدمة الأولى ، وهذا يجعل طريقتيه مشابهة لطريقة المتفلسفة كما بن سينا في اثبات واجب الوجود ، وهي قولهم : " ان نفس الوجود يشهد بوجود واجب ، فان الوجود اما ممكن واما واجب " ، ويرون هذه الطريقة أوثق وأشرف من الالتفات الى الممكنات (١) .

ويقول ابن تيمية : ان هذه الطريقة صحيحة ، لكن نتيجتها مجرد اثبات وجود واجب ، وهذا لم ينازع فيه أحد من العقلاء المعتبرين ، ولا هو من المطالب العالية ، ولا فيه اثبات الخالق ، ولا اثبات وجود واجب أبداع السموات والأرض ، وانما فيه أن في الوجود وجودا واجبا ، وهذا يسلمه منكر الصانع كفرعون والدهرية المحضة ، واليه يؤول قول أهل وحدة الوجود .

وثمة محذور آخر ، وهو أن المتفلسفة بثبتون مغايرة الواجب لما سواه ببيان إمكان الأجسام ، وإمكان الاجسام مبني على توحيدهم المتضمن نفي صفات الله تعالى (٢) .
وبعد أن أرجع ابن تيمية سبب سلوك الأصبهاني هذه الطريقة الى كونه اختصر عقيدته من كتب أبي عبد الله الرازي - قرر وجود الممكنات ، ليمت مازكره الأصبهاني من الدليل ، ولتكون هذه الطريقة العقلية صحيحة موافقة لطريقة القرآن .

فقال : " انه يمكن تقريرها بما نشاهد من حدوث الحوادث ، فاننا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن ، وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك . . . وهذه الحوادث كانت معدومة ثم وجدت ، فعدمها ينفي وجودها ، ووجودها ينفي امتناعها .

(١) نقلت في هامش ، ص ٣٨ كلام ابن سينا في ذلك من كتابه " الاشارات والتشبيهات "

٤٨٢٠٤٤٧/٤ - ٣

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣٧ - ٤٠ ، وانظر درء تعارض العقل والنقل ٣/ ٧٤ ، ٧٥ ، ١٦٢ -

١٦٤ ، وانظر دليل التوحيد عند الأصبهاني ، وشرح ابن تيمية فيما سيأتي .

(٣) قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٣/ ١٦٤ ، ١٢٥/٨ : ان الرازي جعل طريقة ابن سينا هي العمدة الكبرى في اثبات الصانع ، كما ذكر ذلك في رسالة " اثبات واجب الوجود " و " نهاية العقول " و " المطالب العالية " وغير ذلك من كتبه .

ومن سلك هذه الطريق لم يحتج الى أن يثبت امكانها بحدوثها، ثم يستدل
بامكانها على الواجب، بل نفس حدوثها دليل على اثبات المحدث لها، فان العلم
بأن المحدث لا بد له من محدث، أبين من العلم بأن الممكن لا بد له من واجب،
فتكون تلك الطريق أبين وأقصر، وهذه الطريق أخفى وأطول^(١).

وأشار ابن تيمية الى أن بعض الناس يستدل على المحدث، بأن تخصيص
الحوادث بوقت دون وقت، وبوصف دون وصف، لا بد له من مخصص، وقال: هذا
الاستدلال وان كان صحيحا، فليس بمسلك سديد على الاطلاق، فان العلم بأن
المحدث لا بد له من محدث، أبين من هذا.

وهذا الذي يشير اليه الشيخ هو صورة من صور دليل حدوث الصفات، يذكره
الأشاعرة بعد أبي الحسن^(٢)، وقد بين ابن تيمية أن طريقة امامهم أقرب الى طريقة
القرآن^(٣).

ثم شرح ابن تيمية المقدمة الثانية لهذا الدليل، وختم كلامه مشيرا الى طرق
أخرى، إذ أن وجود الخالق سبحانه وتعالى أمر ظاهر بين، مركز في الفطر، يمكن
الاستدلال عليه بعدد من الطرق، كأن يقال: الموجود اما حادث واما قديم،
والحادث لا بد له من قديم؛ والموجود اما غني واما فقير، والفقير لا بد له من غني
يحصل به ما لا يوجد الفقير الا به؛ والموجود اما مخلوق واما غير مخلوق، والمخلوق
لا بد له من خالق، وهكذا^(٤).

(١) شرح الأصبهانية، ص ٤١.

(٢) انظر الانصاف للباقلاني، ص ١٦، ٢٧، والتمهيد له، ص ٢٣-٢٤؛ والارشاد
للجويني، ص ٢٨-٣١؛ والرسالة القدسية للفرزالي، ضمن احيا علوم الدين
١٠٦/١.

(٣) أورد ابن تيمية في درر تعارض العقل والنقل ٧٠/٨-٩٤، ٩٩-١٠٨، ٣٠٤-
٣٤٩ دليل الأشعري من كتابه "اللمع"، وشرح الباقلاني له في "شرح اللمع"
واعترض القاضي عبد الجبار المعتزلي على أبي الحسن، وعقب على هؤلاء
بتمحيبات دقيقة نافعة.

(٤) شرح الأصبهانية، ص ٤٨-٥٠.

وقد بسط ابن تيمية ما اختصره في شرح هذا الدليل فيما بعد ، حيث عقد ثلاثة فصول متتابعة ، فصل يقع في الصفحات (١٣٤ - ٢٦٠) تحدث فيه عن مسألة " حدوث العالم " ، وهي مسألة أغفلها الأصبهاني ، وتوقع ابن تيمية أن يكون سبب هذا الاغفال " لما رأى فيها من الاضطراب ، لاسيما فيما عنده من طريقة السرازي وأمثاله^(١) أو لاعتقاده أن ما ذكره من الطريق الى اثبات الصانع لا يحتاج الى اثبات حدوث العالم ، فيمكن مع ذلك العلم به من جهة السمع " .^(٢)

ثم ذكر ابن تيمية طريقة أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الكلابية وغيرهم ، وهي أنهم قالوا : " ان اثبات الصانع لا يمكن الا بمعرفة حدوث العالم ، وذلك لا يمكن الا بمعرفة حدوث الأجسام ، ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث ، وأن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث " .^(٣)

وبين أن هؤلاء أخطأوا من وجوه :

منها دعواهم أن الرب تعالى لا يعرف الا بهذه الطريق ، ودعواهم أنها أول واجب على العباد ، ودعواهم أنها طريقة الخليل عليه السلام ، والتزامهم للوازمها : كنفى الصفات والأفعال ، أو رؤية الله ، أو غير ذلك .

وقد رأى أئمة الاسلام أن هذه الطريقة فاسدة في العقل ، كما هي بدعة في الشرع ، وأنها التي نفي حدوث العالم ، وعدم الدلالة على اثبات الصانع أقرب منها الى اثبات حدوث العالم واثبات الصانع ، ولهذا استطال الفلاسفة الدهرية القائلون بقدوم الأفلاك على أصحاب هذه الطريقة .

ثم بين ابن تيمية حدوث ماسوى الله من الأفلاك وغيرها ، وامتناع قدم

شيء معه .

(١) للوقوف على اضطراب الرازي في مسألة " حدوث العالم " يراجع كتاب " فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية " لسعد صالح الزركان ، ص ٣٥٨ وما بعدها .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) شرح الأصبهانية ، ص ١٣٥ .

وابتات الخالق واحداه لما سواه ، لا يمكن الا باثبات أفعاله وصفاته ، وهذا أصل عظيم تحدث فيه ابن تيمية طويلا ، وناقش أقوال الفلاسفة والمتكلمين ، ووازن بينها ثم أورد أقوال السلف ومقاربيهم وبعض الفلاسفة في هذا الأصل ، واستدل عليه من القرآن والسنة وعرض في آخر كلامه لمذهب الحرانانيين ، وأبطل قولهم بالقدماء الخمسة .

وفي الفصل الثاني (ص ٢٦٠ - ٣٤٢) يذكر الطرق الأربع لأهل الكلام في اثبات الصانع التي تقدمت الاشارة اليها ، ويذكر أنها طرق صحيحة اذا قرر امكان أو حدوث بعض الأجسام أو بعض الصفات ، لا كلها ، وأن الاستدلال بما يشاهد من الحدوث يبين الطرق ، وأقربها الى طريقة القرآن ، وهي التي يسمونها " حدود الصفات " ، لكن طريقة القرآن الاستدلال بحدوث الأعيان ، وذلك أكمل ، مع ما في القرآن من الطرق التي يبين بها ربوبية الرب تعالى ومشئته وقدرته ، ورحمته وعنايته واحسانه والسهية وحكمته .

وهؤلاء المتكلمون يذكرون حدوث الصفات ، لاعتقادهم أن ما نشهده من الحوادث انما هو صفات ، بناء على اثبات " الجوهر الفرد " ، وأن الحدوث انما هو اجتماع الجواهر وافتراقها .

وقد بين الشيخ فساد قولهم " بالجوهرة الفرد " ، ثم تحدث عن عمدتهم في اثبات حدوث الأجسام ، وهي قولهم : انها لا تخلو عن الحوادث ، وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث ، وتكلم عليه كلاما طويلا ، أورد فيه أقوال الناس في دوام الحوادث ، وبين بطلان قول المتكلمين والفلاسفة في هذا ، وجره هذا الى ايراد كلام ابن سينا والرازي في " الحركة " وناقشه مناقشة تفصيلية ، كما أورد أقوال بعض المتكلمين في مسألة " القرآن " و " كلام الله " ، وأظهر ما فيه من صواب وخطأ .

والفصل الثالث فصل قصير (ص ٣٤٢ - ٣٤٤) أكد فيه الكلام على وضوح وكمال طريقة القرآن في اثبات الصانع .

قال الجويني في كتاب " الارشاد " في بيان معنى الواحد : " البارى سبحانه وتعالى واحد ، والواحد في اصطلاح الأصوليين الشي (١) الذى لا ينقسم ، ولو قيل : الواحد هو الشي ، لوقع الاكتفاء بذلك ، والرب سبحانه وتعالى موجود فرد ، متقدس عن قبول التبويض والانقسام . وقد يراد بتسميته واحدا أنه لا مثل له ولا نظير " . (٢)

ونصل معنى " الواحد " في كتابه " الشامل " فقال : " اختلفت عبارات أئمتنا في حقيقة الواحد ومعناه ، فالذى صار اليه الأكترون أن الواحد هو الشي " الذى لا يصح انقسامه " . (٣)

ثم قال : " والذى اختاره القاضي (٤) أن قال : الواحد هو الشي " ، وحاول قد حسا فيما تقدم من العبارات ، فقال : من قال حقيقة الواحد الشي " الذى لا ينقسم ، فقد ركب الحد من وصفين ، وشيخنا يأبى تركيب الحد ، كما يأبى تركيب العلل " . (٥)

وذكر الجويني (٦) أسئلة ، قال : ان الباقلاني وجهها على نفسه ، وانفصل عنها . ثم قال : " وقد ذكر القاضي طريقة أخرى ، ووافق عليها الأستاذ أبو بكر (٧) وذلك أنهما قالا : . . . فهو المتحد في ذاته ، المتقدس عن الانقسام والتجزى " ، وهو الواحد على أنه لا يشبه شيئا ، ولا يشبهه شي " ، وهو الواحد على أنه الملجأ في دفع الضر والبلوى ولا ملجأ سواه " . (٨)

(١) ذكر محققا كتاب " الارشاد " أن في نسخة : الموحد بين .

(٢) الارشاد ، ص ٥٢ .

(٣) الشامل ، ص ٣٤٥ .

(٤) يعني الباقلاني .

(٥) الشامل ، ص ٣٤٥ ، ص ٣٤٦ ، ص ٣٤٧ .

(٦) الشامل ، ص ٣٤٦ ، ص ٣٤٧ .

ووجدت الباقلاني في كتاب " الانصاف " ، ص ٣٠ يقرر أن صانع العالم واحد أحسد ، ويقول : " انما نريد به أنه لا شبيه له ولا نظير ، ونريد بذلك أنه ليس معه من يستحق الالهية سواه ، وقد قال تعالى : (انما الله اله واحد) ، ومعناه لا اله الا الله ، والدليل على أن صانع العالم على ما قررناه قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا) والدليل المعقول مستنبط من هذا النص المنقول . . . ثم ذكر دليلي التامع .. وهذا يخالف المشهور عن الأشاعرة في تقريرهم التوحيد ، وتركيزهم على توحيد الربوبية ، ولعل ذلك من أسباب ثنا ابن تيمية على الباقلاني ، انظر الحموية ضمن مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط . الرياض) ٩٨ / ٥ .

ثم قال : " وذهبت الفلاسفة الى أن الواحد هو الشيء الذي ليس بكثير ولا كثرة وهذه العبارة تقارن ما قدمناه من العبارات ، فانهم يعبرون بالكثرة عن العدد ، وبالكثير عن المتعدد ، ويعبرون عن المساحة بالعظم ، فرجع قولهم الى نفي العدد والانقسام^(١) .

وقال الشهرستاني في كتاب " نهاية الاقدام " : " قال أصحابنا : الواحد هو الشيء الذي لا يصح انقسامه ، ان لا تقبل ذاته القسمة بوجه ، ولا تقبل الشركة بوجه ، فالبارى تعالى واحد في ذاته لا تقسيم له ، وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد نفسي أفعاله لا شريك له ، وقد أقمنا الدلالة على انفراده بأفعاله ، فلنقم الدلالة على انفراده بذاته وصفاته .

وقالت الفلاسفة : واجب الوجود بذاته لا يجوز أن يكون أجزاء كنية ، ولا أجزاء حد قولا ، ولا أجزاء ذات فعلا ووجودا ، وواجب الوجود لن يتصور الا واحدا من كل وجه ، فلا يتصور ولا يتحقق موجودان كل واحد منهما واجب بذاته ، وعن هذا نفوا الصفات ، وان أطلقوها عليه فبمعنى آخر ، كما سنذكره^(٢) .

ويستدل أئمة الأشاعرة قبل الرازي على الوحدانية ، بدليل التمانع^(٣) ، أما الرازي فقد سلك في كتاب " معالم أصول الدين " دليل التمانع ودليلين آخرين : أحدهما - ما أسماه بالدليل السمعي ؛ ان قال : " اعلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا ، فلا جرم إمكان اثبات الوحدانية بالدلائل السمعية ، وانما ثبت هذا فنقول : ان جميع الكتب الالهية ناطقة

(١) الشامل ، ص ٣٤٧ ، وذكر بعد ذلك ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨ أقوال المعتزلة في معنى الواحد .

(٢) نهاية الاقدام في علم الكلام ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(٣) انظر للمع لابي الحسن ، ص ٢٠ ، ٢١ ، والانصاف للباقلاني ، ص ٣٠ ، ٣١ ، والتهديد له ، ص ٢٥ ، والارشاد للجويني ، ص ٥٣ ، والشامل له ، ص ٣٥٢ وما بعدها ، نهاية الاقدام ، ص ٩١ ، ٩٢ .

(٤) معالم أصول الدين ، ص ٧٤ - ٧٦ .

(٥) إمكان : كذا في معالم أصول الدين ، ولعل الصواب : أمكن .

بالتوحيد ، فوجب أن يكون التوحيد حقاً^(١) .

الثاني - دليل الفلاسفة ، وهو أن الالهيين " لو اشتركا في الأمور المعتبرة في الالهية ، فاما أن يمتاز أحدهما عن الآخر في أمر من الأمور ، واما أن لا يحصل هذا الامتياز ، فان كان الثاني فقد بطل التعدد ، وأما الأول فباطل لوجهين :

أحدهما - أنهما لو اشتركا في الالهية ، واختلفا في أمر آخر - وما به المشاركة غير مابه الممايزة - فكل واحد منهما مركب ، وكل مركب ممكن ، وكل ممكن محسوث ، فاللهان محدثان ، هذا خلف .

والثاني - هو أن مابه حصل الامتياز ، اما أن يكون معتبرا في الالهية أو لا يكون فان كان الأول كان عدم الاشتراك فيه يوجب عدم الاشتراك في الالهية ، وان كان الثاني كان ذلك فضلا زائدا على الأحوال المعتبرة في الالهية ، وذلك صفة نقص ، وهو على الله محال^(٢) .

وفي حين نرى الرازي أضاف دليل الفلاسفة الى دليل التمانع المشهور عنسند أصحابه الأشاعرة ، فقد جاء بعده أبو الحسن الآمدي ، وقدح في دليل التمانع^(٤) .

وبعدهما الأصهباني سلك مسلك الفلاسفة دون الاشارة الى مسلك المتكلميين ، فقال : " والدليل على وحدته أنه لا تركيب فيه بوجه ، والا لما كان واجب الوجود لذاته ، ضرورة افتقاره الى ما تركب منه ، ويلزم من ذلك أن لا يكون من نوعه اثنان ، ان لو كان لزم وجود الاثنان بلا امتياز وهو محال^(٥) .

(١) معالم أصول الدين ، ص ٧٤ .

(٢) في معالم أصول الدين : فاما أن لا يمتاز ، وهو خطأ .

(٣) معالم أصول الدين ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، وهذه المسالك تبين أن معنى الوجودانية عنسند الرازي يتضمن نفي الشريك ونفي التركيب ، وستأتي بعد قليل الاشارة الى نقل ابن نيمية كلامين له من كتابين يظهران حيرته في نفي التركيب أو لزومه .

(٤) في كتاب غاية المرام في علم الكلام ، ص ١٥٢ - ١٥٥ قدح الآمدي في دليل التمانع ورجح دليل الفلاسفة ، وفي كتاب " أباكار الأفكار " مخطوط ١/١٦٧ - ظ ١٧١ ذكر هذين الدليلين ضمن عدد من الطرق العقلية ، وقدح فيها ، وقال : انها مضطربة غير يقينية ، والأقرب هو الدليل السمعي ، انظر شرح الأصهبانية ، ص ٨٨ وهامش ٣ في تلك الصفحة .

(٥) شرح الأصهبانية ، ص ٣ ، ٥٠ .

وقال ابن تيمية في شرحه : " ان هذا الدليل أخذه من كلام أبي عبد الله
الرازي ، وهو سلك فيه مسلك المتفلسفة كابن سينا وأمثاله ، فان هذا هو عمدتهم
فيما يدعون من التوحيد ، وهو حجة باطلة ، ومقصودهم فيما يدعون نفي الصفات " (١)
ثم بين ابن تيمية نساد هذه الحجة من سبعة وجوه (٢) ، منطلقا من قاعدة
أهل السنة والجماعة في الألفاظ المتشابهة المجملة التي اصطلح المبتدعة على
استعمالها في معارضة الكتاب والسنة ، وقد تكون هذه الألفاظ موجودة في الكتاب
والسنة أو في اللغة بمعاني أخرى. هذه القاعدة هي التفصيل لمعاني هذه الألفاظ ،
بحيث يقبل ما وافق القرآن والسنة ، ويرد ما خالفهما (٣) .

وفي هذه الوجوه تكلم في ألفاظ " التركيب " و " الكثرة " و " الافتقار " و " الجز " و
" الغير " و " واجب الوجود " ، في مثل قول الفلاسفة : لو قامت به الصفات لكان
مركبا ، وقولهم : اثبات الصفات يفضي الى الكثرة في ذاته ، وقولهم : انه يلزم افتقاره
الى مركب منه ، وذلك ينافي وجوب الوجود ، وقولهم : ان المركب مفتقر الى جزئه ،
وجزؤه غيره .

وتكلم في هذا السياق عن لفظ " القديم " عند المعتزلة ، وقولهم : " اذا أنبتم
الصفات قلتم بتعدد القداما " .

ومصطلح " التركيب " أو " الكثرة " الذي جعل هذا المصنف نفيه عمدته فسي
انتوحيد ، نقل ابن تيمية نصين من كتابين لامام هذا المصنف أبي عبد الله الرازي ،
يدلان على حيرته فيه ، ان جعل في كتابه " الأربعين " من لوازم الواجب لذاته أن يكون
منزها في حقيقته عن الكثرة ، وهذا يستلزم نفي الصفات ، بينما بين في كتابه " نهاية
العقول " أن وقوع الكثرة ما لا يد منه ، وأن ذلك لا ينافي وجوب الوجود (٤) .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٥٠ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٥١ - ٨٤ .

(٣) تحدث ابن تيمية في عدد من مؤلفاته عن هذه القاعدة ، وذكر أن المناظر لهسولاه
المبتدعة له موقفان - حسب المصلحة - اما التفصيل ، أو الامتناع عن موافقتهم في التكلم
بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا ، انظر مثلا در تعارض العقل والنقل ١/ ٢٢٩ وما بعدها .

(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٦٦ - ٧٠ .

وهذه حال أهل الكلام ، فالآمدى زيف كل الطرق العقلية الدالة على التوحيد ، وهذا الأصبهاني ، نقل الثقة أنه سمع وهو يقول للشيخ ابراهيم الجعفي : " بهت البارحة أفكر في دليل عقلي على التوحيد ليس له معارض ، فلم أجد " (١) .

والذي أوجب حيرة هؤلاء واضطرابهم وشكهم فساد أدلتهم التي ظنوها عقلية . ثم ذكر ابن تيمية أن التوحيد ثلاثة أنواع : توحيد الصفات ، وتوحيد الربوبية ، وتوحيد الالهية ، وأن التوحيد الذي بعث الله به رسوله ، وأنزل به كتابه هو توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية (٢) .

وعقد فصلا (ص ٨٩ - ٩٨) لتوحيد الصفات ، تابع مناقشة المتفلسفة في نفهم الصفات ، وادخالهم هذا النفي في معنى " التوحيد " ، وتسميتهم انحرافهم " العلم الأعلى " ، ووازن بين هؤلاء وسلفهم اليونانيين .

ثم عقد فصلا (ص ٩٨ - ١٣٤) تكلم فيه عن النوع الثاني ، وهو توحيد الربوبية ، فذكر أن هذا التوحيد هو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وبعض الصوفية ، مع أنه لم يذهب الى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم .

وأورد الدليل المشهور عند النظار في اثبات هذا التوحيد ، وهو دليل التامع ، وبين صحته ، وخطأ الآمدى في الاعتراض عليه ، وخطأ من يزعم من النظار أنه معني قوله تعالى : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) ، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الالهية الذي بينه القرآن ، ودعت اليه الرسل (٤) .

وليس الأمر كذلك ، فلم يكن مشركو العرب يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم ، بل كانوا يقولون بتوحيد الربوبية ، وكان شركهم كشرك غيرهم من الأمم في توحيد الالهية .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٨٥ - ٨٩ .

(٣) سورة الأنبياء آية رقم (٢٢) .

(٤) شرح الأصبهانية ، ص ٩٨ - ١٠٥ .

وتحدث ابن تيمية عن هذا الشرك وأن غالبه من سببين :

١ - تعظيم قبور وتماثيل الصالحين ، ومن هذا شرك العرب وشرك قوم نوح عليه السلام .

٢ - عبادة الكواكب ، ومنه شرك قوم ابراهيم عليه السلام .^(١)

وبعد ذلك فصل شيخ الاسلام القول في تقرير القرآن لتوحيد الربوبية المستلزم لتوحيد الالهية ، مسترشدا بقول الله تعالى : (ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض)^(٢) ، فقدّم مقدمة في بيان امتناع وجود العالم عن خالقين متماثلين ، ثم تحدث عن لازمي تقدير خالقين متفاضلين في القدرة ، وهما ذهاب كل اله بما خلق ، وعلو بعضهم على بعض ، وذكر استلزام هذا التوحيد أيضا للصفات من المشيئة والقدرة وغيرهما ، وناقش في هذا الصدد قول بعض الفلاسفة : انه تعالى يوجب بذاته .^(٣)

وبهذا فرغ ابن تيمية من الكلام عن وجود الله ووحدانيته ، وتابع شرحه لأدلة الأصبهاني على الصفات السبع كما يلي :

صفة العلم :

قال الأصبهاني : " والدليل على علمه ايجاد الأشياء ، لاستحالة ايجاد الأشياء مع الجهل بها " .^(٤)

وقال شيخ الاسلام : هذا الدليل مشهور عند نظار المسلمين أوليهم وآخرهم ، والقرآن قد دل عليه ، كما في قوله تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)^(٥) . والمتفلسفة أيضا سلكوه .

وبينه من وجهين ، ثم ذكر طريقا عقليا آخر ، وهو أن من المخلوقات ما هو عالم ، والعلم صفة كمال ، ويمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق ، ان كل كمال فيه فهو منه ، فيجب أن يكون الخالق عالما ، وبينه من طريقين .^(٦)

- | | |
|------------------------------------|------------------------------------|
| (١) شرح الأصبهانية ، ص ١٠٥ - ١١٣ . | (٢) سورة المؤمنون آية رقم (٩١) . |
| (٣) شرح الأصبهانية ، ص ١١٣ - ١٣٤ . | (٤) شرح الأصبهانية ، ص ٣ ، ٣٤٤ . |
| (٥) سورة الملوك آية رقم (١٤) . | (٦) شرح الأصبهانية ، ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ . |

استدل أبو الحسن الأشعري في كتاب "اللمع" على قدرة الله بطريقتين : فقال :
 " لو كان لم يزل حيا غير قادر، لوجب أن يكون لم يزل عاجزا ، موصوفا بضد القدرة .

ولو كان عجزه قديما لاستحال أن يقدر وأن تحدث الأفعال منه " (١) .

والاستدلال بفعله للأشياء على قدرته يوجد في عامة كتب الأشاعرة (٢) .

ويثبت الأشاعرة مع ذلك أنه سبحانه " مختار " ، ليبطلوا القول بالموجب بالذات ،

الذي يقول به المتفلسفة القائلين بقدوم الأفلاك ، وصدورها عن ذات مجردة (٣) .

ومن هنا قال الأصبهاني : " والدليل على قدرته ايجاد الأشياء ، وهي اما بالذات

وهو محال ، والا لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديما ، وهو باطل ، فتعسفين أن

يكون فاعلا بالاختيار ، وهو المطلوب " (٤) .

وقد شرح ابن تيمية هذا الدليل ، ثم تحدث عن لفظ " الاختيار " في القرآن

والسنة وكلام السلف ، ونقد قول المتكلمين " بالقادر المختار " وقول الفلاسفة " بالموجب

بالذات " ، مبينا أن مذهب السلف يزيل الاشكالات الواردة على قول المتكلمين والفلاسفة .

ان السلف يقولون : ماشاء الله كان ، ومالم يشأ لم يكن ، وان العبد فاعل قادر

مختار ، والله تعالى خالق فعله وقدرته ومشيئته ، ولا منافاة بين أن يكون الرب قادرا

مختارا ، ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن ، ومع أن كل ماشاء فهو محدث ، كائن بعد

أن لم يكن ، ليس معه شيء يقدمه .

وبضم الي ذلك أنه سبحانه يخلق الأشياء بالأسباب ، وأنه يخلق لحكمة .

ثم ناقش الأشاعرة المنكرين للأسباب والحكم ، وأورد حجج أبي عبد الله الرازي على

نفي الحكمة عن أفعال الله وأحكامه ، وأجاب عنها جزئية جزئية (٥) .

(١) كتاب اللمع ، ص ٢٦ .

(٢) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٣١ ، ٣٢ ، لمع الأدلة للجويني ، ص ٨٢ ، الارشاد له ، ص ٦١ - ٦٣ ، الرسالة القدسية للغزالي ضمن احكام علوم الدين ١ / ٨٠ ، معالم أصول الدين للرازي ، ص ٤٩ .

(٣) ذكر الرازي في معالم أصول الدين ، ص ٤٩ ، ٥٠ أربع حجج في ابطال القول بالموجب بالذات ، وانظر محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين له ، ص ١٦٦ - ١٦٤ .

(٤) شرح الإصبهانية ، ص ٣ ، ٣٤٦ .

(٥) شرح الإصبهانية ، ص ٣٤٦ - ٣٩٤ .

صفة الحياة :

قال الأصبهاني : " والدليل على أنه حي علمه وقدرته ، لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحي " (١) .

وأخبر ابن تيمية أن هذا دليل مشهور للنظر ولم يتوقف عند .

صفة الإرادة :

استدل الأشعري على الإرادة بأن الحي إذا كان غير مرید لشيء أصلاً ، وجب أن يكون موصوفاً بضد من أضرار الإرادات كالسهو والكراهة والايأس والآفات (٢) .

واستدل الباقلاني بترتيب الأفعال واختصاصها بوقت دون وقت ، ومكان دون مكان وزمان دون زمان ، وذلك يدل على أنه أراد هذا (٤) .

ويوجد هذا الدليل عند الجويني والفرزالي والرازي (٥) .

وبه استدل الأصبهاني فقال : " والدليل على إرادته تخصيصه الأشياء بخصوصيات واستحالة المخصص من غير مخصص " .

وقال ابن تيمية : ان هذا دليل مشهور للنظر ، وقرره (٦) .

صفة الكلام :

مذهب الأشاعرة في الكلام أنه المعنى القائم بالنفس ، وهو الذي تدل عليه العبارات المتواضع عليها ، وقد تدل عليه الخطوط والرموز والاشارات ، وكل ذلك أمارات على الكلام القائم بالنفس ، وليس بحروف ولا أصوات ، وهو قد يم أزلبي أهدى ، لا أول لوجوده ولا آخر له ، وهو شيء واحد لا يختلف ولا يتغير (٧) .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٥ ، ٣ .

(٢) انظر هذا الدليل في اللمع للأشعري ، ص ٢٥ ، والانصاف للباقلاني ، ص ٣١ ، والتمهيد له ، ص ٢٦ ، ولمع الأدلة للجويني ، ص ٨٣ ، والرسالة القدسية للفرزالي ضمن أحياء علوم الدين ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، ومعالم أصول الدين للرازي ، ص ٥٤ .

(٣) اللمع ، ص ٣٢ - ٤٠ .

(٤) الانصاف ، ص ٣٢ .

(٥) انظر الارشاد للجويني ، ص ٦٤ ، والرسالة القدسية للفرزالي ضمن أحياء علوم الدين ١ / ١٠٩ ، ومعالم أصول الدين للرازي ، ص ٥٤ .

(٦) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٧) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٦٢ - ١٢٠ ، وبخاصة ص ٩٤ - ٩٨ ، ولمع الأدلة للجويني ، ص ٨٩ - ٩٣ ، والارشاد له ، ص ٩٩ - ١٣٧ ، والرسالة القدسية للفرزالي ضمن أحياء علوم الدين ، ص ١٠٩ - ١١٠ ، ومعالم أصول الدين للرازي ، ص ٦١ - ٦٥ ، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص ١٧٢ - ١٧٤ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

واستدل أبو الحسن الأشعري والباقلاني والجويني على اثبات صفة الكلام بأنه تعالى لو لم يوصف بالكلام لوجب أن يوصف بـضده من الخرس والسهكوت والعمى ، والله يتعالى عن ذلك .^(١)

أما الرازي فقد ذكر في " المحصل " هذا الدليل ضمن عدد من الأدلة ، قال :
" ان الأصحاب احتجوا بها على كونه تعالى متكلما ، وهي ضعيفة " ، واستدل بأخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ، والعلم بصدق الرسول لا يتوقف على العلم بكونه متكلما .^(٢)

وذكر هذا الدليل في " معالم أصول الدين " ، وأضاف : " ولأن كونه تعالى آمرا وناهيا من صفات الجلال ونعوت الكمال ، والعقل يقضي اثباته لله تعالى " .^(٣)

وبهذا استدلال الأصبهاني ، ان قال : " والدليل على كونه متكلما أنه أمر ونهى ، لأنه بعث الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه ، ولا معنى لكونه متكلما الا ذلك " .^(٤)

وشرح شيخ الاسلام هذا الدليل ، دون أن يثير جزئيات الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة في معنى كلام الله ، فعقد لشرحه فصلين :

فصلا يستغرق الصفحات ٣٩٧-٣٢٢ بدأه بذكر أن السلف يشبتون كلام الله بالسمع والعقل ، وقارن بين أدلة السلف العقلية الموافقة للقرآن وأدلة غيرهم من أهل الفلسفة والكلام .^(٥)

ثم أخذ في شرح دليل الأصبهاني ، فأشار إلى أنه سلك طريقا سمعية ، اتباعا لمتبوعه أبي عبد الله بن الخطيب الرازي ، ثم بين هذه الطريق ، والفرق بينها وبين الطريق الذي أثبت بها الأصبهاني السمع والبصر في قوله : " والدليل على كونه سمعيا بصيرا السمعيات " .

- (١) اللعم ، ص ٣٦ ، ٤٠ ، والانصاف ، ص ٣٣ ، والارشاد ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .
- (٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .
- (٣) معالم أصول الدين ، ص ٥٦ ، وكلامه هذا يدل على أن الكلام عنده يعود الى معنى الأمر والنهي ، وانظر المحصل ، ص ١٨٤ .
- (٤) شرح الأصبهانية ، ص ٣ ، ٣٩٧ .
- (٥) شرح الأصبهانية ، ص ٣٩٧ - ٤٠٩ .

ثم أورد هذا الاعتراض : اذا أثبت المثبت تكلمه بالسمع ، وجب أن يكون السمع قد علمت صحته قبل العلم بكونه متكلماً ، لكن الرسول اذا قال : ان الله أرسلني اليكم ، يأمركم بتوحيده ، وينهاكم عن الاشراك به مثلاً ، فان لم يعملوا قبل ذلك جواز كونهم متكلماً ، لم يعملوا امكان ارساله ، فلا يثبت السمع . وأجاب عنه من وجين .

ثم بين أنه يمكن اثبات الكلام بطريق أعم مما ذكره الأصبهاني ، فانه استدل بالأمر والنهي خاصة ، والتحقيق أن الخبر يدل أيضا على أنه متكلم^(١) .

ثم وقف ابن تيمية ليقول : ان هذا الذي ذكره الأصبهاني قليل الفائدة ، وانما المقصود اثبات أن الله متكلم حقيقة بكلام يقوم بنفسه ، خلافا للمتفلسفة وللجهمية ممن المعتزلة وغيرهم ، وهذا الذي اعتنى به السلف .

وبعد استطراد أشار ابن تيمية فيه الى ميل الأصبهاني ومتبوعه الرازي الى المعتزلة والفلاسفة ، بين صفة الكلام عند أهل السنة والجماعة ، وذكر أن قدماء الصفاتية من السلف والكلابية والكرامية والأشعرية كانوا يحققون هذا المقام ، ويبينون ضلال الجهمية من المعتزلة وغيرهم فيه ، لكن الرازي أعرض عنه ، وقال : هذا بحث لفظي ، وزعم أنه قليل الفائدة .

وبين ابن تيمية أن الرازي غلط غلطا عظيما في هذا القول ، وساق أقوال السلف في بيانهم لحقيقة مذهب الجهمية وردهم عليهم ، وأن من قال : ان كلام الله مخلوق ، فحقيقة قوله ان الله تعالى لا يتكلم ، وكلام السلف مبني على ما يعلمونه من أن الله خالق أفعال العباد وأقوالهم ، وان كان كلامه ما خلقه في غيره كان كل كلام كلامه ، ان المتكلم من قام به الكلام ، فلا يكون متكلماً بكلام يكون في غيره كسائر الصفات والأفعال .

وزاد ابن تيمية هذا المعنى بيانا ، مشيرا الى خطأ الأشعرى ومن اتبعه في أنهم لم يطرخوا هذا الأصل في الصفات الفعلية ، وبهذا عارضتهم الجهمية والمعتزلة ، فقالوا : كما أنه خالق عادل بخلق وعدل لا يقوم به ، بل هو موجود في غيره ، فكذلك هو

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٠٩ - ٤١٣ .

متكلم بكلام لا يقوم به ، بل يقوم بغيره . وأما السلف وجمهور المسلمين فانهم طردوا أصلهم ، وقالوا : بل الأفعال تقوم به ، كما تقوم به الصفات ، والخلق ليس هو المخلوق .^(١)

والفصل الثاني يقع في الصفحات ٤٣٢-٤٤٥ ذكر فيه طرقا سمعية وعقلية

أخرى في اثبات كون الله متكلمًا غير ما ذكره الأصبهاني .

وتعرض فيما بين ذلك- لمسألة " قيام الأفعال الاختيارية بالله " ، وتسمى " مسألة حلول الحوادث " وأن كل طائفة من طوائف الأمة وغيرهم فيها على قولين ، منهم من يثبتها ومنهم من ينفيها ، وناقش نقاتها مبينا أنه لا تنقطع حجة المعتزلة في قولهم بخلق القرآن ، ولا يبطل مذهب الفلاسفة في قولهم بقدوم العالم ، الا على قول المثبتين .

صفتا السمع والبصر :

استدل الأشعري على صفتي السمع والبصر بدليلين عقليين :

الأول : أن الحي اذا لم يكن موصوفا بآفة تمنعه من ادراك السموعات والمبصرات اذا وجدت ، فهو سميع بصير ، فلما كان الله تعالى حيا : لا تجوز عليه الآفات من الصمم والعمى وغير ذلك ، ان كانت الآفات تدل على حدوث من جازت عليه - صح أنه سميع بصير .

الثاني : أن الحي اذا لم يكن سميعا بصيرا ، كان موصوفا بحد من الصمم والعمى والآفات ، ومحال جواز الآفات على الله ، لأنها من سمات الحدث .^(٢)

واستدل الباقلاني بالدليل الثاني ، بالاضافة الى الأدلة السمعية ، واستدل به

الجويني أيضا .^(٤)

واستدل الفزالي بأن السمع والبصر صفتا كمال ، ولو لم يتصف الله بهما لكان

المخلوق أكمل منه .^(٥)

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤١٣ - ٤٣٢ .

(٢) اللع ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) الانصاف ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٤) لع الأدلة ، ص ٨٥ .

(٥) الرسالة القدسية ، ضمن احيا علوم الدين ١ / ١٠٩ .

أما الرازي فأورد في "المحصل"^(١) في الاستدلال على السمع والبصر دليلين :
قال في الأول : "لنا أنه تعالى حي ، والحي يصح اتصافه بالسمع والبصر ، وكل
من صح اتصافه بصفة ، فلو لم يتصف بها اتصف بضردها ، فلو لم يكن الله تعالى سميعا
بصيرا ، كان موصوفا بضردهما ، وضردهما نقص ، والنقص على الله تعالى محال " .

ثم أورد عليه بعض الاعتراضات ، وقال في آخر ذلك : " فكان الرجوع في هذه
المسألة الى التمسك بالآية أولى ، فالمعتمد التمسك بالآيات " .

وقال في الثاني : " ومن الأصحاب من قال : السميع والبصير أكمل من ليس
بسميع ولا بصير ، والواحد منا سميع بصير ، فلو لم يكن الله تعالى كذلك لكان الواحد
منا أكمل من الله تعالى ، وهو محال " وقال : " وهذا ضعيف " وذكر سبب ضعفه عنده .

ويبدو مما قاله في كتاب "معالم أصول الدين" أنه لا يرفض الدليل العقلي في
اثبات السمع والبصر ، لكنه يقدم عليه الدليل السمعي ، فقد قال : " فيثبت بما ذكرنا أن
الابصار والسمع نوعان من الادراك مغايران للعلم ، واذ ثبت هذا فنقول : الدلائل
السمعية دالة على كونه تعالى سميعا بصيرا ، والعقل أيضا يقوى ذلك ، لما أن هذين
النوعين من الادراك من صفات الكمال ، ويجب وصف الله تعالى بكل الكمالات ، فوجب
علينا اثبات هذه الصفات الا أن يذكر الخصم دليلا عقليا يمنع من اجراء هذه
الآيات والأخبار على ظواهرها ، ولكن ذلك معارضة ، فمن ادعاها فعليه البيان " .^(٢)

وقال الأصبهاني : " والدليل على كونه سميعا بصيرا السمعيات " .^(٣)
وشرحه ابن تيمية في الصفحات ٤٤٥ - ٤٧١ فاستشهد ببعض النصوص ، ثم ذكر
ثلاثة أدلة عقلية .

وأطال الكلام في الدليل الأول منها ، وهو أنه لو لم يتصف بالسمع والبصر
لا تصف بضردهما ، وهو المعنى والصمم ، بناء على أن القابل للضدين لا يخلو من اتصافه

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٢) معالم أصول الدين ، ص ٥٥ .

(٣) شرح الأصبهانية ، ص ٣ ، ٤٤٥ .

بأحدهما ، إذ لو جاز خلو الموصوف عن جميع الصفات المتضادات لزم وجود عيين
لاصفة لها ، وهو وجود جوهر بلا عرض يقوم به .

حيث رد على من زعم من الفلاسفة تجويز وجود جوهر خال عن جميع الأعراض ،
منبها الى أن من قدر خلو الحي القابل للسمع والبصر والكلام عن هذه وضدها ، فهو
شابه للقرامطة القائلين برفع النقيضين عن الله .

وأورد في هذا المجال مقالة ابن حزم في نفي اتصاف الله سبحانه بالصفات ، ثم
مقالة أبي يعقوب السجستاني أحد أئمة القرامطة في نفي اتصاف الله تعالى بالنقيضين ،
ورد عليهما ^(١) .

النبوة :

الفالب في كتب الأشعرية الاستدلال على النبوة بالمعجزات ^(٢) ، ومع أن الغزالي
والرازي سلكا هذا الطريق ، فانهما في مواضع أخر ضعفاه ، وسلكا طريقا آخر .
فقد قال الغزالي في كتاب " المنقذ من الضلال " : " فان وقع لك الشك فسي
شخص معين أنه نبي أم لا ؟ ، فلا يحصل اليقين الا بمعرفة أحواله اما بالمشاهدة ،
أو بالتواتر والتسامع ، فانك اذا عرفت الطب والفقه ، يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء
بمشاهدة أحوالهم ، وسماع أقوالهم . . . وكذلك اذا فهت معنى النبوة فأكثر النظر
في القرآن والأخبار يحصل لك العلم الضروري بكونه صلى الله عليه وسلم علس أعلسى
درجات النبوة ، واعضد ذلك بتجربة ما قاله في العبادات ، وتأثيرها في تصفية القلوب . . .
فمن هذا القبيل اطلب اليقين بالنبوة ، لا من قلب العصا شعبانا ، وشق القمر ،
فان ذلك اذا نظرت اليه وحده ، ولم تنظم اليه القرائن الكثيرة الخارجة عن حد الحصر ،
ربما ظننت أنه سحر وأنه تخييل ، وأنه من الله تعالى اضلال " ^(٣) .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٤٧ - ٤٦٦ .

(٢) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٥٤ ، لمع الأدلة للجويني ، ص ١١٠ ، الرسالة القدسية
للغزالي ضمن احيا علوم الدين ١ / ١١٣ ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين
للرازي ، ص ٢٠٨ ، ومعالم أصول الدين له ، ص ٩١ ، ٩٢ .

(٣) أورد ابن تيمية هذا النص في شرح الأصبهانية ، ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، نقلا عن كتاب
" المنقذ من الضلال " ، وقابلته عليه .

وقال الرازي في كتاب "معالم أصول الدين" بعد أن ذكر دليل المعجزات: "وفي المسألة طريق آخر، وذلك أنا في الطريق الأول نشبت نبوته بالمعجزات، ثم اذا ثبتت نبوته استدللنا بثبوتها على صحة أقواله وأفعاله، وأما في هذه الطريق فانا نبين أن كل ما أتى به من الأقوال والأفعال فهو أفعال الأنبياء، فوجب أن يكون هو نبيا صادقا حقا من عند الله تعالى" (١).

وقرر هذا الطريق، وقال: "وهذه الطريقة عندى أفضل وأكمل من الطريقة الأولى، لأن هذا يجرى مجرى برهان " اللهم... وأما الطريق الأول فانه يجرى مجرى برهان " الان...". (٢)

ولما ذكر هذا الطريق في "المحصل" قال: "وهذه طريقة اختارها الجاحظ، وارتضى بها الغزالي في كتابه المنقذ" (٣).

أما الأصبهاني فقد استدل بالمعجزات، وشرح ابن تيمية دليله في أربعة فصول، تقع في الصفحات (٤٧١-٥٧٣، ٥٩١-٦٢٨)، بين فيها أن هذا الدليل مشهور عند أهل الكلام والنظر، وهو دليل صحيح، لكنهم يخطئون في حصرهم الاستدلال بهذا الطريق، وفي بعض الطرق التي يقررون بها دلالة المعجزة على الصدق.

الفصل الأول من هذه الفصول الأربعة، فصل كبير يقع في (٤٧١-٥٧٣، ٥٩١-٦٠٩)، وموضوعه بيان خطأ من حصر العلم بالنبوة بدليل معين دون غيره، وبيان أن دلائله متعددة.

وذكر من هذه الدلائل - غير المعجزات - :

- ١ - الاستدلال بما يأتي به النبي من الخبر والأمر.
- ٢ - الاستدلال بصفات النبي وأحواله.
- ٣ - الاستدلال بعاقبة النبي ومتبعيه ومكذبيه.

(١) معالم أصول الدين، ص ٩٣.

(٢) انظر سائر كلامه في معالم أصول الدين، ص ٩٤، ٩٥، وانظر ماقلته في تفسير برهسان

(لم) وبرهان (ان) في شرح الأصبهانية، ص (٩١) ت ٢.

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، ص ٢٠٨.

وعرض لهذه الدلائل مرة أخرى على هذا النحو : دلالة حال المخبر عنه وهو
الله سبحانه وتعالى ، ودلالة حال المخبر به من الخبر والأمر ، ودلالة حال المخبر ،
ودلالة حال المخبرين : صدقهم ومكذبهم .

فان المقصود انما هو معرفة صدق مدعي النبوة أو كذبه ، والنبوة وحي من الله ،
شتملة على علوم وأعمال ، وقد علم جنسها وكنسها أهلها ، وعلمت سنة الله سبحانه
وتعالى وحكمته في خلقه وأمره ، وأنبيائه والمفترين عليه ، وأتباع ومكذبي هؤلاء وهؤلاء .
والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة فيما هو دون دعوى
النبوة من الصناعات والمقالات والمقاصد والأخلاق ، كالزراعة والنساجة ، والكتابة ،
وعلم النحو والطب والفقه ، والديانة والأمانة والنصيحة والمحبة ، فكيف بدعوى النبوة !
وشرح هذه الطرق ، واستدل عليها ، وضرب لها الأمثلة .^(١)

وركز في أثناء ذلك على شخصية أشعرية بارزة ، لها رأى غريب في النبوة ، هو
أبو حامد الغزالي (ص ٥٠٢-٥٧٣ ، ٥٩١) فهد لذلك بذكر مذهب ابن سينا
والفارابي وابن عربي في حقيقة النبوة ، ثم نقل نصوصا طويلة من كتاب " المنقذ من
الضلال " ، يحكي فيها الغزالي سيرته العلمية ، وأنه انحصرت عنده الفرق الطالبة
للحق في أربع : المتكلمين ، والفلاسفة ، والباطنية ، والصوفية ، وقد استقصى ما عند
هذه الفرق ، وانتهى الى تفضيل الصوفية على غيرهم ، وقال : ان جميع حركاتهم
وسكناتهم ، في باطنهم وظاهرهم مقتبسة من نور مشكاة النبوة .

ومن هذا المنطلق تكلم عن حقيقة النبوة ، فذكر أنها طور آخر وراء العقل
ينفتح فيه عين أخرى ، يبصر بها الغيب ، وما سيكون في المستقبل ، وأمورا أخرى ،
العقل ممزول عنها ^(٢) ، وشبهها بالمنامات ، وذكر أن ثمة معارف من جنسها كعلم
الطب والنجوم ، ثم قال : " فأما معجزات الأنبياء فلا سبيل اليها للعقل ببضاعته

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٧١-٥٠٢ ، ٥٩١-٦٠٩ .

(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .

العقل أصلاً، وأما معادها من خواص النبوة، فانما يدركه بالذوق من سلك طريق التصوف ."

ثم استدل على النبوة بأحوال مدعيها، وضعف طريق المعجزات، الى أن قال في جواب من يقول: طريق النبوة لم أجرب صدقه، فبم أعلم وجوده وتحققه، وان أقررت بإمكانه، قال: " انك لا تقتصر على تصديق ماجرته، بل سمعت أخبار المجرمين وقلدتهم، فاسمع أقوال الأولياء فقد جربوه، وشاهدوا الحق في جميع ماورد به الشرع، أو اسلك سبيلهم تدرك بالمشاهدة بمعنى ذلك" (1).

وعلق ابن تيمية على أقوال الغزالي هذه، فبين أن فيها ماهو حق، لكن طريق الصوفية لا ينتهض بانكشاف جميع ماجاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، بل ولا بأكثره، وأوضح خطأ الغزالي فيما ادعاه للكشف عند الصوفية، وأن الغزالي نفسه تبين له في آخر عمره أن طريق الصوفية الذي اختاره على سائر الطرق لا يحصل مقصوده، فطلب الهدى من طريق الآثار النبوية .

وكذلك ما ذكره من أن النبوة انفتاح قوة أخرى فوق العقل يبصر بها الغيب . . . الخ، فيه ماهو حق، لكن فيه شبه بأصول الفلاسفة، الذين يزعمون أن الفيض دائم من العقل الفعال، وانما يحصل في القلوب بسبب استعداد الأشخاص، من غير أن يكون من الملأ الأعلى سبب يخص شخصا دون شخص بالخطاب والتكليم .

ثم نقده في حصره الطالبين للحق في أربع فرق حادثة، ليس منها الصحابة ولا التابعون ولا تابعوهم، وأنهى هذه المناقشات بتعليق على حصر الغزالي لمعرفة صدق النبي بأحواله فقط، بأنه مخطئ كخطأ من حصرها بالمعجزات، والتحقيق أن العلم بالنبوة يحصل بطرق متعددة: المعجزات وغير المعجزات .

وبعد هذه المناقشات لكلام الغزالي عن نفسه وعن النبوة، أورد أقوال العلماء في الغزالي، وعقب عليها .

ثم عاد شيخ الاسلام فتحدث عن طرق العلم بصدق النبي بما زادها ايضاحا .

(1) شرح الأصبهانية، ص ٥٣١، ٥٣٢ .

وفي الفصلين الثاني والثالث تكلم عن طرق أهل الكلام في تقرير دلالة المعجزة على صدق النبي ، جعل الفصل الثاني (ص ٦٠٩ - ٦١٥) في طريق المعتزلة ، والفصل الثالث (ص ٦١٦ - ٦٢٤) في طريق الأشاعرة وموافقيهم ، وفي أثناء ذلك تحدث عن " التحسين والتقييح العقليين " الذي قال به المعتزلة ، واعتمده نسي تنزيه الله عن اظهار المعجزة على يدي المتنبي الكذاب ، ولم يقل به الأشاعرة ، وبسبب الصواب في هذه المسألة .

وفي الفصل الرابع (ص ٦٢٤ - ٦٢٨) شرح دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وهو قوله :- " والدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه " (١) .

مسائل الأسماء والأحكام :

نقلت فيما سبق نقد شيخ الاسلام للأصبهاني ، لأنه لم يذكر مسائل الأسماء والأحكام ، وأن الفاسق لا يخرج عن الايمان بالكلية ، ولا يجب انفاذ الوعيد ، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر ، والأشاعرة - فضلا عن أهل السنة - يذكرون ذلك في عقائدهم المختصرة .

لكن الأشاعرة لهم مذهب في " الايمان " يخالف مذهب أهل السنة ويوانق مذهب جهنم بن صفوان .

فقد قال أبو الحسن الأشعري : " الايمان هو التصديق بالله ، وعلى ذلك اجتماع أهل اللغة التي نزل بها القرآن ، قال الله تعالى : (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) (٢) . أى بمصدق لنا ، وقالوا جميعا : فلان يؤمن بعذاب القبر والشفاعاة ، يريدون يصدق بذلك " (٣) .

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٦٢٤ ، ٤٤ .

(٢) سورة يوسف آية رقم (١٧) .

(٣) كتاب " اللع " ، ص ١٢٣ ، لكنه قال في كتاب " الابانة " ، ص ٢٧ : " ونؤمن بعذاب القبر وبالحوض . . . وأن الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص " وحكى في كتاب " مقالات الاسلاميين " ١ / ٣٤٥ - ٣٥٠ " جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة " وفيها ١ / ٣٤٧ : " ويقرون بأن الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، ولا يقولون : مخلوق ولا غير مخلوق " . وقال في آخر هذه الجملة : " وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، واليه نذهب " .

وقال أبو بكر الباقلاني في كتاب " الانصاف " : " واعلم أن حقيقة الايمان هو التصديق " واستدل بمثل دليل أبي الحسن ، ثم قال : " واعلم أن محل التصديق القلب ... الخ " (١)

وقال في كتاب " التمهيد " : " الايمان هو التصديق بالله تعالى ، وهو العلم ، والتصديق يوجد بالقلب " واستدل له . (٢)

وقال الجويني : " والمرضي عندنا أن حقيقة الايمان التصديق بالله تعالى ، فالعقيدة من الله من صدقه [كذا] ، ثم التصديق على التحقيق كلام النفس ، ولكن لا يثبت الا مع العلم " ، ثم استدل عليه بمثل ما تقدم . (٣)

وكذا الغزالي والرازي . (٤)

وذكروا أن التصديق لا يزيد ولا ينقص . (٥)

وقد تحدث ابن تيمية عن هذه المسائل في الصفحات (٥٧٤ - ٥٩١) ، وجاء حديثه على صفة الاستطراد ، إذ كان يتحدث ضمن مبحث النبوة عن الغزالي وكلام العلماء فيه ، فقال : " فذم أهل العلم والايمان ... هو لمن خرج عما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومدحهم هو لمن وافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن كان موافقا من وجه ومخالفا من وجه ، كالعاصي الذي يعلم أنه عاص ، فهو مدوح من جهة موافقته ، مذموم من جهة مخالفته ، وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل الأسماء والأحكام " .

ومن هنا انطلق للكلام في هذه المسائل ، فذكر مذاهب الفرق المخالفة للسلف في هذه المسائل ، وشبهتهم ، ثم بين دلالة اسم " الايمان " مفردا ومقرونا

(١) الانصاف ، ص ٤٨ .

(٢) التمهيد ، ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٣) كتاب الارشاد ، ص ٣٩٧ .

(٤) انظر كتاب احياء علوم الدين للغزالي ١/ ١١٦ ، وكتاب معالم أصول الدين للرازي ، ص ١٢٧ .

(٥) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٥٠ ، الارشاد للجويني ، ص ٣٩٩ ، احياء علوم الدين للغزالي ١/ ١٢٠ ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ، ص ٢٣٩ .

بالعمل ، وذكر وجوه زيادته ونقصانه ، وأن تصديق القلب يقتضي العمل ، ثم ذكر أن جمهور السلف ناقشوا القائلين بأن الايمان في اللفظة هو التصديق - من وجهين : فمنهم من يسلم بأن أصل الايمان في اللفظة التصديق ، ثم يقول : والتصديق يكون باللسان ويكون بالجوارح .
ومنهم من يقول : ان الإيمان هو الاقرار ، وليس هو التصديق .

اليوم الآخر :

يذكر الأشاعرة مسائل ما بعد الموت في عقائدهم ، ويسمونها " السمعيات " ويقولون بلزوم قبولها وإثباتها ، لأن العقل جوزها ، والسمع ورد بها ^(١) .
ومن هذا المنطلق قال الأصبهاني - بعد أن ذكر الدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم - : " ثم نقول : كل ما أخبر به محمد صلى الله عليه وسلم من عذاب القبر ، ومنكر ونكير ، وغير ذلك من أحوال القيامة ، والصراط ، والميزان ، والشفاعاة ، والجنة والنار ، فهو حق ، لأنه ممكن ، وقد أخبر به الصادق ، فيلزم صدقه " ^(٢) .
وتكلم ابن تيمية على ذلك في سبعة فصول (ص ٦٢٨ - ٦٣٨) ، قال في الفصل الأول : ان العقيدة الأصبهانية اشتملت على الكلام في الايمان بالله سبحانه وبرسله وباليوم الآخر ، وهذه الأصول الثلاثة هي أصول الايمان الخبرية العلمية التي اتفقت عليها الرسل .

وعلق في الفصل الثاني على تسمية الأشعرية لهذه المسائل " السمعيات " وذكر أن المعاد يعلم بالعقل أيضا عند طوائف من أتباع الأئمة الأربعة ، ومن المعتزلة ، وأن الفلاسفة الالهييين يشبتون معاد النفوس بالعقل .

وفي الفصل الخامس ، أشار الى أن بعض الأشعرية كهذا المصنف ، يذكرون الايمان بالسمعيات على طريق الاجمال ، لا التفصيل ، وأرجع ذلك الى ضعف علمهم

(١) انظر الانصاف للباقلاني ، ص ٤٥ ، والا رشاد للجويني ، ص ٣٧٥ ، لمع الأدلة له ، ص ١١٢-١١٣
الاقتصاد في الاعتقاد للفيزالي ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، الرسالة القدسية له ضمن احيا علوم الدين (١/ ١١٤) ، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٥ .
(٢) شرح الأصبهانية ، ص ٤ ، ٦٢٨ .

وسألة ثالثة هي رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، فقد انتقد ابن تيمية الأصبهاني ، لأنه لم يذكر هذه المسألة ، وأصحابه يذكرونها في عقائدهم المختصرة ، لكن ما ينتقد به الأشعرية أنهم أثبتوا رؤية من غير مواجهــــة للمرئي .

وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك ، وذكر أن المخالفين لهم قالوا : هــــذه مكابرة للعقل ، مخالفة للنص ؛ فان للرسول صلى الله عليه وسلم أخبر عن الله تعالى ، وقال : (انكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر لاتضامون في رؤيته) ، وهذا أبلغ ما يكون من كمال الروئية ووضوحها ، ولم يطل الكلام فيها .

ولعل المانع لابن تيمية من التفصيل هو ما ذكره في غير موضع من شرح الأصبهانية ، وهو أن البسط لا يحتمله شرح هذه العقيدة المختصرة ، فاكفى بما في كتبه الأخرى من تفصيل لهذه الأمور .^(١)

(١) فصل ابن تيمية مناقشة مذهب الأشاعرة في مسألة " كلام الله " في كتاب " التسمينية " ، وفي قولهم بالجبر في المسائل التي تضمنها الجزء الثامن من مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية (ط . الرياض) وفي اثبات الروئية مع نفسي الجهة في بداية تفسير سورة الأعلى ، ضمن مجموعة تفسير شيخ الاسلام ، ص ٢ فما بعدها ، حيث علق على المناظرة المشهورة بين ابن فورك الأشعري ومحمد ابن الهيصم الكرامي حول هذه المسألة .

المبحث الثالث

توثيق الكتاب ومنهج تحقيقه

أخبر ابن تيمية بأنه شرح الأصبهانية ، فقال في كتاب " النبوات " ، ص ١٥٣ " ... فان المتكلمين المبتدعين تكلموا في النبوات بكلام كثير لبسوا فيه الحق بالباطل ، كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات ، كاللهيات وكالمعاد . . . " .

وأشار الى أنه صنف في الرد عليهم اجمالاً وبسطاً ، دون أن يسمي ما صنفه في ذلك ، ثم قال (ص ١٥٤) : " ثم بعد هذا طلب الكلام على تقرير أصول الدين بأدلتها العقلية ، وان كانت مستفادة من تعليم الرسول ، وذكر فيها ما ذكر من دلائل النبوة ، في مصنف يتضمن شرح عقيدة صنفها شيخ النظار بمصر شمس الدين الأصبهاني ، فطلب مني شرحها فشرحتها ، وذكرت فيها من الدلائل العقلية ما يعلم به أصول الدين ، وبعدها جاء كتاب من النصارى يتضمن الاحتجاج لدينهم بالعقل والسمع ، واحتجوا بما ذكروه من القرآن ، فأوجب ذلك أن يرد عليهم . . . وبين الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح . . . " .

كما أنه أحال في عدد من مصنفاته الى " شرح الأصبهانية " ، وذكره المترجمون له ، والمعروفون بكتبه ، والمصنفون في أسامي الكتب ، وسيأتي تفصيل ذلك .
والكتاب الذي بين أيدينا هو " شرح الأصبهانية " لشيخ الاسلام ابن تيمية ، والأدلة على ذلك ما يلي :-

- ١ - كتب اسمه في جميع النسخ التي اعتمدها في تحقيق الكتاب ، دون غيره ، وسيأتي ان شاء الله وصفها .
- ٢ - أسلوب شيخ الاسلام وألفاظه ومعانيه التي يميزها عن غيرها كل من له صلة بكتبه .
- ٣ - أحال هو في بعض كتبه الى مواضع من شرح الأصبهانية ، سيأتي بيانها في الكلام على عنوان الكتاب .

٤ - ذكر شيخ الاسلام في هذا الشرح بعض كتبه ، فقد قال : " . . . وذكرنا تفسير (قل هو الله أحد) في مصنف مفرد ، وكذلك القول على كونها تعدل ثلث القرآن ، في مصنف مفرد أيضا ، وبيننا أن من معاني اسمه " الصمد " أنه الغني عن كل ماسواه^(١) وقال : " وقال تعالى : قل هو الله أحد . اللسه الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد . وقد بينا [في] تفسير هذه السورة ، وفي تحقيق أنها تعدل ثلث القرآن ، أنها تجمع ما يستحقه الله تعالى من صفات النفي والاثبات . . . الخ " .^(٢)

٥ - ذكرت المراجع المصنفة في أسامي الكتب ، شرح شيخ الاسلام ابن تيمية للعقيدة الأصبهانية ، ولم تذكر لها شرحا غيره .^(٣)

عنوان الكتاب وحجسه :

قال ابن عبد الهادي في كتاب " العقود الدرية من مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية " وهو يذكر مصنفا ابن تيمية ص ٣٧ : " وكتاب شرح عقيدة الأصبهانية ، يسمى الأصبهانية " .

وذكر ابن القيم في " أسما مؤلفات ابن تيمية " تحت عنوان : وما صنفه في الأصول مبتدئا أو مجيبا لمعترض أو سائل " ذكر ص ١٩ " شرح عقيدة الأصبهانية " . وقال ابن القيم فيما بعد (ص ٢٩) : " وله رسائل تتضمن علومنا " ، وذكر منها ص ٣٠ " شرح العقيدة الأصبهانية " .

ولم يذكر ابن عبد الهادي وابن القيم حجم الكتاب .

وقال ابن القيم في النونية ، ص ١٧٨ (ط . الخيرية بمصر ١٣١٨) :

وكذاك شرح عقيدة للأصبها . . . في شارح المحصول شرح بيان

فيها النبوات التي اثباتها . . . في غاية التقرير والتبيين

(١) شرح الأصبهانية ، ص ٤٩ . (٢) شرح الأصبهانية ، ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ .
(٣) جاء في كشف الظنون ٢ / ١١٥٧ : " العقيدة الأصبهانية - شرحها الشيخ تقي الدين ابن تيمية " ، وفي هدية العارفين ترجم لابن تيمية ١ / ١٠٥ ، وذكر ١ / ١٠٦ من تصانيفه " شرح عقيدة الأصبهاني " ، وترجم للأصبهاني ٢ / ١٢٦ ، ولم يذكر العقيدة الأصبهانية بين مصنفاه ، لكنه ذكر " مختصر في الكلام وشرحه " وسائر الذين ترجموا للأصبهاني لم يذكروا هذه العقيدة ، ماعدا السبكي الذي أثبتها بنصها ، ولكن لم يذكر لها شارحا .

والله مالأولي الكلام نظيره .. أبدا وكتبهم بكل مكان
وكذا حدوث العالم العلوى والسفلى فيه في أتم بيان
وقال الجزار في كتاب "الأعلام العلمية في مناقب شيخ الاسلام ابن تيمية
ص ٢٦ ، في كلامه عن موثقات ابن تيمية ، " ومنها مجلدان ، ككناح المحلل واهطال
الحيل ، وشرح العقيدة الأصبهانية " .

وقال الجزار بعد هذا مباشرة : " ومنها مجلد ودون ذلك " وذكر في هذا
النوع ص ٢٧ : " كتاب شرح العقيدة الأصبهانية " .

وذكر الكتاب الصغدى في الوافي بالوفيات ٢٤ / ٧ ، وابن شاعر في فسوات
الوفيات ٧٦ / ١ ، وابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ٤٠٤ / ٢ ، باسم " شرح
عقيدة الأصبهاني " ، وذكروا أنه مجلد (١) .

أما المؤلف نفسه شيخ الاسلام ابن تيمية ، فذكره في عدد من كتبه :
فقال في كتاب " الرد على المنطقيين " ، ص ٢٥٤ : " وكذلك بينا طرق الناس
في اثبات العلم بالنبوت ، في " شرح الأصبهانية " ، وكتاب " الرد على النصارى "
وغيرهما .

وقال في كتاب " الرد على المنطقيين " أيضا ، ص ٣١٤ : " . . . وأصل هذا كله
ما ادعوه من أن اثبات الصفات تركيب متمنع ، وهذا أخذوه عن المعتزلة ، ليس
هذا من كلام أرسطو وذويه ، وقد تكلمنا في بيان فساده في مصنف مفرد في توحيد
الفلاسفة ، وفي " شرح الأصبهانية " و " الصغدية " وغير ذلك " .

وقال في " مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية " (طه الرياض) ٧ / ٨ : " وقد
بسطت الكلام في الرد على من أنكروا قدرة الرب في غير موضع ، كما قد كتبناه على
" الأربعة " و " المحصل " وفي " شرح الأصبهانية " وغير ذلك " .

(١) وذكر الصغدى بعد شرح عقيدة الأصبهاني ، " نقض الاعتراض عليها لبعض
المشاركة " أربع كراريس .

وفي كتاب "درء تعارض العقل والنقل" ٢٤٨/٩ قال عن ابن سينا "... فادعى ماهو أفسد من ذلك ، فقال : ان الحركة لا توجد شيئا بعد شيء ، وانما هي شيء موجود دائما ، وان ما يوجد شيئا بعد شيء لا وجود له في الخارج ، بل في الذهن ، وهذه مكابرة بينة ، قد بسط الكلام عليها في " شرح الأصبهانية " .

وفي النسخ الخطية التي اعتمدها في التحقيق جاء اسم الكتاب في بعضها " شرح العقيدة الأصبهانية " ، وفي بعضها الآخر " شرح عقيدة الأصبهاني " .

ويبدو ما سبق أن الكتاب يعرف بكل هذه الأسماء الثلاثة : شرح الأصبهانية وشرح العقيدة الأصبهانية ، وشرح عقيدة الأصبهاني ، لكنني ان وجدت مؤلفه شيخ الاسلام يذكره في كل المواضع التي وقفت عليها في كتبه باسم " شرح الأصبهانية " فقط ، ولا يذكر غير ذلك ، أثبت هذا الاسم عنوانا للكتاب دون غيره .

تاريخ تأليف الكتاب :

كتب لشرح الأصبهانية مقدمة ، يبدو أن كاتبها أحد تلامذة ابن تيمية ، حدد فيها سبب ومكان وتاريخ شرح شيخ الاسلام للأصبهانية .

قال هذا الكاتب : " سئل شيخ الاسلام ... وهو مقيم بالديار المصرية ، في شهور سنة اثنتي عشرة وسبعمائة ، أن يشرح عقيدة مختصرة ألفها الشيخ شمس الدين محمد بن الأصبهاني ، الامام المتكلم المشهور ، الذي قيل : انه لم يدخل الى الديار المصرية أحد من رؤس علماء الكلام مثله ، وأن يبين ما فيها ... " .

ثم ذكر صاحب هذه المقدمة أن شيخ الاسلام أجاب الى ذلك ، " واعتذر بأنه لا بد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده لما توجهه قواعد الاسلام ، فان الحق أحق أن يتبع ، والله ورسوله أحق أن يرضوه ان كانوا مؤمنين ... " .

ثم مدح الكاتب هذا الشرح بأنه اشتمل - مع اختصاره - على غرر قواعد أصول الدين .

وبعد هذا أثبت نص عقيدة الأصبهاني ، ثم شرح شيخ الاسلام لها .
ففي هذه المقدمة بيان أن شيخ الاسلام ابن تيمية شرح هذه العقيدة ،
اجابة لطلب ، وأن مكان ذلك هو مصر ، وزمانه أثناء اقامة الشيخ بها ، بل على وجه
التحديد في شهر سنة ٧١٢ .

أما الأمر الأول ، وهو أنه طلب من الشيخ أن يشرح الأصبهانية فشرحها ،
فقد قاله ابن تيمية في كتاب " النبوات " ونقلت كلامه في ذلك قبل صفحات .
ونحن نعلم أن كثيرا من كتب شيخ الاسلام ألغها تلبية لسؤال من طلاب
العلم ، وذكر ابن تيمية نفسه ذلك في مقدمة عدد من كتبه .

وأما تعيين المكان والزمان :

فالأصبهاني تولى القضاء في مصر ، وجلس للتدريس في عدد من مدارسها ،
وتخرج به المصريون ، كما يقول الذهبي فيما نقلته عنه فيما سبق ، فقد تكون هذه
الأمر خلفت له منزلة في مصر بعد وفاته سنة ٦٨٨ ، فاذا أضيف الى ذلك كون
هذه العقيدة مختصرة جدا ، تحصل عندنا عدد من الأسباب لشهرة هذه العقيدة
وتداولها .

والزمن الذي تحدده هذه المقدمة ظرفا لسؤال شيخ الاسلام شرحها -
موات لذلك ، إذ أن سنة ٧١٢ هي آخر سنوات اقامة شيخ الاسلام بمصر .

وقد سبق وصف لحالة الشيخ في مصر ، وما حصل له في السنوات الأربع الأولى
من المجالس والمناظرات والسجن في القاهرة والاسكندرية ، وما أعقب ذلك في
السنوات الثلاث الاخيرة ، من اكرام السلطان الملك الناصر بن الملك المنصور
قلاوون له ، بعد عودة ملكه له ، وزوال دولة المظفر الجاشنكير بيمرس .

فقد بادر باحضر الشيخ من الاسكندرية حيث كان سجونا الى القاهرة ، فقدم
معززا مبعولا في شوال سنة ٧٠٩ ، واجتمع بالسلطان في يوم الجمعة الرابع والعشرين
منه وأكرمه وتلقاه في مجلس حفل فيه قضاة المصريين والشاميين والفقهاء ،

وأصلح بينه وبينهم .^(١)

قال ابن عبد الهادي : " ثم ان الشيخ بعد اجتماعه بالسلطان ، نزل السي القاهرة ، وسكن بالقرب من مشهد الحسين ، وعاد الى بيت العلم ونشره ، والخلق يشتغلون عليه ويقرأون ، ويستفتونه ويجيبهم بالكلام والكتابة ، والأمراء والأكابر والناس يترددون اليه ، وفيهم من يعتذر اليه ، ويتنصل بما وقع ، فقال : قد جعلت الكل في حل مما جرى .

وبعث الشيخ كتابا الى أقاربه وأصحابه بدمشق ، يذكر ما هو فيه من النعم العظيمة والخير الكثير ، ويطلب فيه جملة من كتب العلم يرسل بها اليه ."^(٢)

وقد استمر الشيخ على هذه الحال حتى خرج من مصر في شوال سنة ٧١٢ بصحبة السلطان ، بنية الغزو الذي لم يتحقق فرجع الى بلده دمشق .
فهذا السؤال اذن جاء بعد أن استقرت الأمور لصالح الشيخ ، وأجمع الناس : خاصتهم وعاستهم على ما يستحقه من الاكرام والاتباع .

وصف نسخ الكتاب :

١ - مخطوطة الهيئة المصرية للكتاب (دار الكتب المصرية) = ص .
ذكرت هذه المخطوطة في " فهرس دار الكتب المصرية ، فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لفاية سنة ١٩٢١ م " جز ١ (١) صفحة (١٨٨) ط . القاهرة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٤ م ، هكذا : " شرح ابن تيمية - وهو شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم - على العقيدة الأصفهانية ، مخطوط ٨٢١ " .
المخطوط مغلف ، وجه ورقة الغلاف لم يكتب فيه شي ، وفي ظهرها كتب بخط دقيق : " وصل في الشرح الى قوله : والدليل على قدرته ايجاده الأشياء ولا أدري هل أتم الشرح أم لا " وكتب تحته بخط أكبر من الأول : " صحح أنه أنه " .

(١) انظر العقود الدرية ، ص ٢٧٨ ، والبداية والنهاية ١٤ / ٥٣ ، ونيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٤٠٠ .
(٢) العقود الدرية ، ص ٢٨٣ ، وانظر البداية والنهاية ١٤ / ٥٣ - ٥٥ .

وفي وجه الورقة الأولى كتب كلام بخط صغير، عدد سطوره ثمانية عشر سطرًا، يبدأ السطر من أسفل الصفحة وينتهي بأعلىها، ثم أكمل هذا الكلام في الطرة اليسرى لهذا الوجه بشكل أفقي خلافاً لأول الكلام، وجاء في منتصف السطر الثالث من هذا الكلام: " فصل، قالت الفلاسفة لو كان العالم محدثاً، فمحدثه اما أن يكون مساوياً له من كل وجه أو مخالف له... الخ".

وجاء تحت التكلة تلك ضرب عليه بخطوط، وحاولت قراءته هكذا: ملك الفقير أحمد [ثم شيء مطموس بقدر كلمتين] سنة ثمانية [هكذا رجحت] وثمانين وألف في شهر رجب غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين .

وكتب تحت هذا: ثم دخل في نوبة الفقير اليه تعالى الحاج محمد السفاريني .. [ثم كلمة مطموسة] عامله الله بلطفه [كتبت بطلغه] الخفي والجلبي .

وتحت هذا الى اليمين كتب: " توحيد عمومية ٤٧٢٢٣ "، وتحت " خصوصية ٨٢١ "، والى اليسار ختم دائري هو " الكتبخانة الخديوية المصرية " .

وفي ظهر الورقة الأولى يبدأ الكتاب، هكذا: " بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر يا كريم، سئل شيخ الاسلام، وناصر السنة، فريد الدهر... الخ".

وتنتهي المخطوطة في منتصف وجه الورقة السابعة والثمانين، هكذا... وقال تعالى: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواً محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) والحمد لله وحده".

ثم كتب بخط صغير مغاير: " الحمد لله الموفق للصواب، والمسراة للصواب]، وبعد فقد قرأت هذا الكتاب، وهو شرح عقيدة الأصفهاني، لابن تيمية، من أوله الى آخره، قراءة بحث وتحقيق وتدقيق، على شيخ الاسلام، وبركة الأنعام، الشيخ شهاب الدين المصلي [كذا بلا نقاط] المالكي، وقرأت عليه شرح الهداية في الحكمة لابن السيد، قراءة بحث وتحقيق، وقرأت عليه كتباً عديدة، مثل قراءة هذين الكتابين، وكتب لي اجازة بذلك، وسألته فسح الله في أجله أن يجيزني بهذين الكتابين وبغيرهما، وباقراهما وقرأ غيرهما من كتب الكلام وأصول الفقه

والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوف والحديث والتفسير والفقه وغير ذلك ، فأجازني بذلك ، ويكل ما تجوز له وعنه روايته ، والله أعلم ، القارى لما ذكر محمد بن على الحموى الفلوجي الشافعي الواعظ غفر الله له .

وتحت هذا كتب بخط أكبر مايلي : " الحمد لله رب العالمين ، ما ذكره مولانا الشيخ محمد بن الفلوجي صحيح ، وقد أجزته باقراه من جميع ما ذكر لمن شاء ، أنى شاء ، والحمد لله أولا وآخرا ، كتبه الفقير أحمد الميلى] كذا الحرف الذى بعد الميم له نقطه في أعلاه ونقطتان تحته [، ثم كلمة يظهر أنها " المالكي " ، ثم كلام رسم هكذا " اطو اليوم " .

وعن يمين هذا كتب بخط ثالث : " أنهاء مطالعة مرارا مالكة الفقير اليمى تعالى الحاج محمد السفاريني الحنبلي ، عفى عنه بمنه وكره " .
وتحت ختم مربع صغير ، حروفه غير واضحة ، ولم يذكر تاريخ النسخ ، لكن تاريخ التملك الذى يوجد في الصفحة الأولى هو ١٠٨٨ .

هذا المخطوط لم ترقم أوراقه ، أو أن التصوير لم يظهر الترقيم ، لكن رقت صور أوراق هذا المخطوط بعد التصوير بقلم أزرق من قبل موظفي دار الكتب ، وهي سبع وثمانون ورقة ، في الصفحة ما بين اثنين وعشرين الى خمسة وعشرين سطرا ، في السطر ثلاث عشرة كلمة في الغالب ، والخط نسخ معتاد ، وأكثر الحروف غير منقوطة وفيها تحريف وسقط في بعض كلماتها . ويوجد أسفل آخر السطر الأخير في ظهر كل ورقة كلمات هي مفتاح لوجه الورقة التالية .

هذه المخطوطة ناقصة ، فهي تنتهي عند قول ابن تيمية : " فصل ، وأما قوله :
والدليل على أنه حي علمه وقدرته . . . الخ " (شرح الأصبهانية ، ص ٢٩٥) ، ولكنها فيما أتت به تزيد على النسخ الأخرى بزيادات أضافت قيمة على المطبوع .

هذه الزيادات تقع في الصفحات ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٨ - ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٤ - ٧٩ ، ٨٨ - ١٢٥ ، ٢٣٨ - ٣٤٤ ، ٣٤٧ - ٣٩٤ ، ومجموعها يشكل ٤٣٪ من حجم الكتاب .

٢ - (أ) مخطوطة مكتبة نصيف ، بالمكتبة المركزية لجامعة الطوك عبدالعزيز بجسدة

. ن =

(ب) مخطوطة مكتبة طلعت بدار الكتب المصرية = ط .

المخطوطة الأولى (ن) ورد ذكرها في فهرس لمخطوطات مكتبة نصيف، طبع على الآلة الكاتبة " الاستنسل " ، ص ٨ ، رقم ١١٢ وفي هذا الفهرس البيانات التالية :
" اسم الناسخ حامد التقي ، تاريخ النسخ ١٣٢٢ هـ ، عدد الصفحات ١١٩ " في صفحة العنوان مايلي :

شرح العقيدة الأصبهانيّة

لشيخ الاسلام ، هجة الأعلام

تقي الدين أحمد بن

تيمية رضي الله

عنه

وعن يسار هذا كتب هذا الرقم $\frac{112}{46}$.

وتحت هذا الرقم : " ما من الله به على عبده محمد بن حسين نصيف ، سن

أهالي جدة ، الحجاز " .

في الصفحة الأولى حسب ترقيم المخطوط ، يبدأ الكتاب : " بسم الله الرحمن

الرحيم ، سئل شيخ الاسلام أبو العباس تقي الدين . . . الخ " .

وجعل الناسخ في يمين هذه الصفحة هامشاً ، ترجم فيه للأصبهاني نقلاً عن

السيوطي في كتابه حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة .

وفي نهاية الصفحة الثامنة عشرة بعد المائة وبداية الصفحة التاسعة عشرة

بعد المائة ، تنتهي هذه المخطوطة هكذا : " . . . فأما هذه فمبينة على أن نفي هذه

الصفات نقائص ومعايب ومذام يمتنع / وصف الرب بها ، والله سبحانه وتعالى أعلم " .

وبعده " تم على يد الحقيير حامد بن الشيخ أديب التقي لقبها ، الحسيني نسباً ،

الأثرى مذهبا، في ٢٧ صفر الخير سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرين في المكتبة
الظاهرية بدمشق الشام من نمرة ٢٠ من الكواكب".

وتحت هذا بخط صغير كتب " تمت مقابلته على الأصل، يوم الاثنين في ١ ربيع
الأول سنة ٣٢٧ [هكذا] مع الشيخ عبد الله الرواف النجدي، كتبه حامد التقي".

عدد صفحات هذه المخطوطة ١١٩ صفحة، في الصفحة الواحدة تسعة عشر
سطرا، في السطر ثمان أو تسع كلمات غالبا، وخطها تعليق.

ومخطوطة (ن) هذه لا تكمل الكتاب، فهي تنقطع عند قوله "فصل، ثم قال
المصنف: والدليل على نبوة الأنبياء"، ولكنها تسائر مخطوطة (ص)، أو المطبوعة
(ك)، في مواضع تكون مخطوطتا (خ، س) الآتي الكلام عنهما - انقطعتا فيها.

المخطوطة الثانية (ط)، ذكرت في فهرس داخلي لدار الكتب المصرية، ورقمها
(علم الكلام طلعت ٥٠٩).

وجه الورقة الأولى هو صفحة العنوان، كتب في أعلاها:

علم الكلام ٢٨٦

علم الكلام طلعت
٥٠٩

وكتب تحته على شكل مثلث رأسه السى أسفل:

شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الاسلام

العلامة أحمد بن تيمية رضي

الله عنه، ونفع الله تعالسى

بعلومه، نقلت من $\frac{عدد}{٢٠}$

من الكواكب في المكتبة

العمومية بدمشق الشام

حرسها الله وسائر

بلاد المسلمين

آمين

والى يسار كلمة "آمين" كتب علم الكلام طلعت

في الصفحة الثانية حسب ترقيم المخطوط ، وهو ظهر الورقة الأولى - يبدأ
الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم سئل شيخ الاسلام ، أبو العباس ، تقي الدين ...
الخ " .

وينتهي في صفحة ٣١٩ هكذا : " فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به ، وان لم
يكن ذلك من القرآن ، والله سبحانه وتعالى أعلم " .

وتحتة : " تم شرح عقيدة الأصفهاني لشيخ الاسلام العلامة أحمد بن تيمية ،
نفع الله تعالى بعلمه ، على يد حامد بن الشيخ أديب التقي لقباً (الأثرى] كتبت :
المجتهد ، ثم شطبت وكتب فوقها الأثرى [مذهبا ، في المكتبة العمومية بدمشق
الشام ، من المجلد العشرين من الكواكب ، وكان تمام النسخ في ه جمادى الأولى
سنة ألف وثلاثمائة وتسعة وعشرين سنة ١٣٢٩ " .

| | | |
|----------------|------------|-------|
| وتحت هذا كتب ، | عدد صفحاته | مسطره |
| | ٣١٩ | ١٩ |

وكتب في هامش الصفحة الأيسر : " قولت الكرايس حسب الطاقة ، مع أن
الأصل غير ظاهر الحروف " .

عدد صفحات هذا المخطوط ٣١٩ صفحة (يبدأ الكتاب في الصفحة الثانية كما
قدمت) ، عدد سطور الصفحة ١٩ سطرا ، في السطر الواحد من سبع الى تسع كلمات ،
والخط تعليق . ويوجد في أسفل ظهر كل ورقة عبارة هي مفتاح لوجه الورقة التالية .

وفي آخر هذه المخطوطة اضطراب في ترتيب المباحث وزیادات عن النسخ
الأخرى ، يبدأ صفحة ٦١٦ من طبعتنا هذه ، وقد أشرت الى هذا الاضطراب في
مواضعه ، وأثبت الزيادات في الهامش .

هذا وقد كان علمي بوجود هذه المخطوطة واطلاعي عليها ، بعد فراغي من مقابلة
النسخ ، فوجدتها منقولة عن الأصل الذي نقلت عنه مخطوطة (ن) ، كما أن ناسخ
المخطوطتين واحد .

لكن مخطوطة (ن) تنتهي قبل شروع شيخ الاسلام في الكلام عن دليل الأصبهاني
على نبوة الأنبياء، في حين أن مخطوطة (ط) تستمر الى نهاية الكتاب .
وكلام الشيخ عن هذا الدليل يبدأ في (ط) في منتصف صفحة (١٤١)، ومخطوطة (ن)
تقابل في (ط) الصفحات (٢-١٤١) وهو أقل من نصفها، إذ تبلغ صفحات (ط) ٣١٩ صفحة .
وقد قابلت مواضع من مخطوطة (ن) على ما يماثلها في مخطوطة (ط) - خاصة تلك
المواضع التي خالفت فيها مخطوطة (ن) نسخا أخرى - حتى اطأنت الى تطابقهما في
ذلك، فقررت اعتماد مخطوطة (ط)، لتحل محل مخطوطة (ن) حيث انتهت، عند قول ابن
تيمية، ص ٤٧١: " ثم قال المصنف : والدليل على نبوة الأنبياء المعجزات . . . الخ " .

٣ - مخطوطة معهد احياء التراث العربي (معهد المخطوطات العربية) = خ .
ورد ذكر هذه المخطوطة في " فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية " تصنيف
فؤاد سيد، القاهرة، دار الرياح للطبع والنشر ١٩٥٤م ج ١ ص ١٣٠ برقم ١٤٦، هكذا:
" شرح العقيدة الأصبهانية، وهو الشرح الصغير، تأليف أبي العباس أحمد بن تيمية
الحراني، تقي الدين، نسخة كتبت في القرن السابع، لا له لي ٢٣٢٤، ٧٨، ق ٢٦ × ١٨ سم (١) .

صفحة العنوان هي وجه الورقة الأولى، كتب فيها بخط كبير:

" شرح العقيدة الأصبهانية"، وتحت بخط أصغر منه:

" وهو الشرح الصغير"، وتحت هذا بخط أصغر أيضا:

للامام شيخ الاسلام، بركة الأنام، الامام، الرياني،

امام الأئمة، ومفتي الأمة، وبحر العلوم، وترجمان

القرآن، علم الزهاد، وأوحد العباد، قامع المبتدعين،

أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية قدس الله

روحه، ونور ضريحه، وجمع بيننا

وبينه في دار كرامته بمنه

وكرمه آمين

(١) مكتبة لا له لي إحدى المكتبات الملحقة بالمكتبة السليمانية باستانبول، وهذا يعني
أن أصل المخطوط في هذه المكتبة .

وعن يسار عنوان الكتاب كتب : $\frac{\text{سطر}}{٢٣}$ أوراق ، $\frac{\text{أوراق}}{٧٨}$ ، وتحت هذا كتب أيضا $\frac{\text{أوراق}}{٧٨}$ ،
وتحتة ختم دائرى هو- كما استظهرته :- " هذا وقف سلطان بالزمان الفازى
سلطان سليم خان بن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمن " .

وتحت الختم رقم ٢٣٢٤ .

يبدأ الكتاب في ظهر الورقة الأولى كذا : بسم الله الرحمن الرحيم ، سئل
شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه . . . الخ .
وفي ظهر الورقة الثامنة والسبعين ، تنتهي المخطوطة هكذا : " . . . وان لم
يكن ذلك من القرآن .

تم الشرح الصغير ، وهو الجواب المختصر [ثم كلمتان غير واضحتين] لله الذى
بنعمته تتم الصالحات [ثم كلمة غير واضحة] الصلوات وعلى آله وأصحابه " .
وعن يمين آخر هذا الكلام ختم الوقفية المهور على صفحة العنوان : هذا
وقف سلطان الزمان . . . الخ .

هذه المخطوطة ٧٨ ورقة ، في الصفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، في السطراحدى
عشرة كلمة غالبا ، والخط نسخ حسن .

وقد جاء في هوامش صفحات المخطوطة ما يفيد أنها مقابلة ، ان يرد كلمة
" بلغ مقابلة " ، كما سأذكر ذلك ان شاء الله في مواضعه .

ولكن ليس في المخطوطة ذكر لناسخها ولا تاريخ النسخ ، وقد أخطأ واضع
فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية ، في قوله : انها كتبت في القرن
السابع وهذا يناهى ماورد في بعض النسخ أن ابن تيمية سئل أن يشرح هذه
العقيدة في شهور سنة ٧١٢ ، أى في العقد الثاني من القرن الثامن .

٤ - مخطوطة المكتبة السعودية بالرياض = س .

ورد ذكر هذه المخطوطة في فهرس خاص بالمكتبة السعودية بالرياض كتب بخط
اليد ، وورد فيه أن رقم المخطوطة العام ٦٩ والرقم الخاص ٨٦ .

الصفحة الأولى هي صفحة العنوان ، كتبت كما يلي

كتاب شرح العقيدة الأصبهانية ، وهو الشرح الصفيير
تأليف الشيخ ، الامام ، العالم ، الرياني ، امام الأئمة ، ومفتي الأمة ، وحرر
العلوم ، سيد الحفاظ ، وفارس المعاني والألفاظ ، وفريد العصر ، وقريع
الدهر ، شيخ الاسلام ، بركة الأنام ، علامة الزمان ، وترجمان
القرآن ، علم الزهاد ، وأوحد العباد ، قام المبتدعين ، وآخر المجتهدين
تقي الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ ، الامام ، العلامة ،

شهاب الدين ، أبي المحاسن ، عبد الحليم بن الشيخ

الامام العلامة ، شيخ الاسلام ، مجد الدين

أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد

عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد

ابن الخضر بن علي بن عبد الله

ابن تيمية الحراني ، نزيل دمشق

الحنبلي رحمه الله تعالى

ورضى الله عنه بمنه

وكرمه

آمين

وعن يسار هذا كتب بخط صغير " ملك علي الحمد الصالحي " .
وفي الصفحة الثانية يبدأ الكتاب : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ،
سئل شيخ الاسلام ، أبو العباس أحمد بن تيمية . . . الخ .
وفي الصفحة التاسعة والعشرين بعد المائة تنتهي هذه المخطوطة ، هكذا :
" . . . وان لم يكن ذلك من القرآن . والحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل
الله محمد وآله وصحبه أجمعين . ثم الشرح الصغير ، وهو الجواب المختصر عن
عقيدة الأصبهاني ، لامام عصره ، وحافظ دهره ، العلامة الشهير ، والفهامة النحرير ،

شيخ الاسلام، أبي العباس أحمد تقي الدين بن تيمية الحراني دمشقي الحنبلي ،
نفعنا الله تعالى والمسلمين بعلمه ، وتفسيده برحمته ، آمين .

وتحت هذا كتب " وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك في بغداد نسي
جامع مرجان [يمكن تقرأ مرجان] عليه الرحمة والرضوان ، وأسكنه الله تعالى
فسيح الجنان ، نهار الجمعة ، في الساعة السابعة منه ، ثاني يوم من شهر ربيع
الأول ، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف ، بقلم الفقير الى الله تعالى ، خادم
المعلم ابراهيم بن عبدالله البغدادي مسكنا ، والحنفي مذهباً ، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وتحت الى اليمين كتب سنة ١٣٢٩ ، ومقابلة في اليسار: شهر ربيع الأول .
وعن يسار الكلام من قوله " وكان الفراغ . . . الخ " كتب كلام غير واضح قرأت
منه : بلغ مقابلة . . . وقد بذل غاية الجهد . . . أولاً وآخراً ، في بغداد دارالسلام
٧ ربيع الأول سنة ٣٢٩ . . . والحمد لله رب العالمين .

بعد هذا ترجمة لصاحب شرح العقيدة الأصفهانية شيخ الاسلام ابن تيمية ،
في صفتين ونصف ، ثم ترجمة لمصنف متن العقيدة الأصفهانية في أكثر من صفحة
قليلاً ، ثم فهرس تفصيلي للكتاب في خمس صفحات ونصف .

وجاء في ترجمة شيخ الاسلام عن كتاب شرح الأصبهانية : " وكانت نسخه
لا توجد في الديار العراقية ، فلما سافر العلامة السيد نعمان خير الدين الألويسي
مصنف " جلاء العينين " الى اسلامبول ، وجد نسخة منها في إحدى خزائن الكتب ،
فاستكتبها سنة ١٣٠٢ ، وكانت سقيمة الخط جداً ، ثم نقلت عليها هذه النسخة في
بغداد ، فزاد كاتبها على السقم سقماً ، وقد أفرغت الطاقة ، وبذلت الجهد ، فسي
تصحیحها حتى بان أمرها ، وكان على ظهر النسخة الأولى أن هذا الشرح هو
الصغير ، ففهم منه أن للشيخ شرحين : صغير وكبير ، ولم نسمع بذلك ، ولا رأينا من
نيه عليه ، وكان على الشارح أن ينبه على ذلك في أول هذا الشرح ، ولم يتبين لنا
حقيقة الأمر ، وعلى كل حال ان هذا الشرح كنز من كنوز العلم . . . الخ " .

المخطوط يقع في ١٢٩ صفحة، لكن استمر الترقيم للصفحات حتى نهاية ترجمة الأصفهاني في الصفحة ١٣٤ وجاء الفهرس في خمس صفحات ونصف الصفحة السادسة بلا ترقيم .

في نهاية الفهرس ختم مستطيل باسم المكتبة السعودية بالرياض ، وفيه " رقم التسجيل] العام ٦٩ / الخاص ٨٦ " .

في الصفحة الواحدة ثلاثة وثلاثون سطرا ، في السطر احدى عشرة كلمة غالبا ، والخط نسخ حسن ، وقد وضع لبعض الموضوعات عناوين في الهامش ، وتعليقات ، ذكرتها في مواضعها . -

٥ - مطبوعة مطبعة ، كردستان بالقاهرة = ك .

ضمن المجلد الخامس من " مجموعة فتاوى شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني المتوفي سنة ٧٢٨ المشتمل على التسعينية والسيمنية وشرح العقيدة الأصفهانية " . طبع بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .

وقد جاء في صفحة العنوان : " طبع على نسختين عظيمتين ، الأولى بخط استاذنا العلامة فخر العراق السيد محمود شكرى الأوسى ، والثانية بتصحيح العلامة المفضل الشيخ محمد جمال الدين القاسمي حفظهما البارى " .

وهذه أول طبعة للكتاب فيما أعلم ، ثم طبعت طبعة أخرى بتقديم حسنين محمد مخلوف (ط . دار الكتب الحديثة) القاهرة . وهي لاتزيد عن السابقة شيئا .

منهج التحقيق :

يتبين من وصف النسخ أن مخطوطة (ص) لا تكمل الكتاب ، ولكنها أوفى النسخ فيما أتت به ، ولهذا فقد اعتمدها ، وقابلت النسخ الأخرى عليها ، حتى نهايتها في صفحة ٣٩٤ من طبعتنا هذه .

ومع بداية صفحة ٣٩٥ عند قول ابن تيمية : " فصل ، وأما قوله : والدليل على أنه حي علمه وقدرته . . . الخ " اعتمدت المطبوعة (ك) ، لأنها أفضل النسخ بعد

انقطاع مخطوطة (ص) ، وقد طبعت - كما تقدم ذكر ذلك - عن نسختين خطيتين .
ولكن مخطوطة (ص) - كما أشرت في الكلام عنها - فيها تحريف وسقط كثير ،
ويوجد شيء من ذلك أيضا في سائر النسخ ومنها (ك) ، وقد وقفت مترددا في
الطريقة المناسبة لمعالجة هذا الأمر ، هل أثبت في الصلب ماورد في النسخة التي
اعتمدها أصلا كما هو ، وأذكر في الهامش ما أراه حيا له ، أو اعدل التحريف
وأكمل الناقص في الصلب ، وأشار في الهامش الى ما فعلت .

الطريقة الأولى أسلم وأحوط ، ذلك أنني لا أستطيع أن أجزم في كل مرة
بصواب حكمي بالتحريف أو التقص ، ثم صواب ما أثبتته بديلا للمحرف أو تكميلا
للناقص .

والطريقة الثانية أحكم للنص ، حيث أجتهد في تقديم متن الكتاب كما كتبه
مؤلفه أو قريبا منه ، وهو أسهل للقارىء حين يقرأ كلاما صحيحا مترابطا ، بدلا
من أن يقرأ كلاما محرفا أو ناقصا ، ثم يبحث عن معالجة له في الهامش .

وقد سلكت الطريقة الثانية ، مع شعور بالهيبه من سوء التقدير ، ولكنني
بذلك ما أستطيعه من جهد ووقت ، تأملا في النص ، وقراءة في المواضع المشابهة
من كتب ابن تيمية الأخرى ، وكتب غيره ، سعيا لاستجلاء الفكرة ، والوصول الى
تسديد أستريح وأطمئن اليه .

هذا وقد بينت أرقام الآيات القرآنية الكريمة في سورها ، وخرجت الأحاديث
الشريفة ، وقابلت ما أورده ابن تيمية من نصوص لغيره من العلماء أو رجال الفرق
على كتبهم ، سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة ، الا شيئا لم أتمكن من الاطلاع عليه .
كما وضعت عناوين جانبية للكتاب خارج النص ، وعلقت على ما رأيت أنه
بحاجة الى تعليق : من ترجمة لعلم ، أو تعريف بفرقة ، أو بيان لمعنى لفوى
أو اصطلاحى ، ونحو ذلك .

ولا بد من كلمة حول ماورد في مخطوطتي (خ ، س) من تسمية الكتاب بالشرح

الصفير أو المختصر ، فلم يرد في كتابات شيخ الاسلام أو مراجع ترجمته أنه شرح الأصبهانية مرتين .

ومخطوطتا (خ ، س) تنقطعان في مواضع كثيرة من الكتاب ، وفي بعض هذه المواضع يشاركهما غيرهما ، وذلك في الزيادات التي انفردت بها مخطوطة (ص) عن سائر النسخ ، وفي بعضها الآخر تنقطعان عن مسأيرة نسخ (ن ، ط ، ك) ، والمتتبع لهذه المواضع يرجح أن ابن تيمية لم يشرح هذه العقيدة مرتين ، لكن ثمة من اختصر هذا الشرح ، فحذف بعض مباحثه ، وهذا يحدث كثيرا خاصة في الكتب الكبيرة والمتوسطة اما من الإساخ ، أو من بعض المنتسبين للعلم .

وانقطاع مخطوطة (ص) يجعلنا لانجزم بأن الكتاب قد كمل في صورته التي أقدم لها الآن ، ولكن هذا هو المستطاع بحسب ما وجد من نسخ الكتاب .
وفي ختام هذه المقدمة لا بد من تسجيل الشناء والتقدير للمعاملة الرفيعة المستوى التي يعامل بها الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم طلابه - وأنا واحد منهم - وما يبذله معهم من عناية ، يلقي باذن الله جزاءها في دار النعيم ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

محمد بن صوده السعوي